الجلسة الخمسون بعد المائة

- **التاريخ**: الثلاثاء 05 صفر الخير 1421(2000/05/02)
- **الرئاسة** : السيد أحمد القادري الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين
- **التوقيت**: ساعتان و35 دقيقة ابتداءا من الساعة الثالثة وعشر دقائق بعد الزوال.
- **جدول الأعمال**: الأسئلة الشفهية

* * *

السيد أحمد القادري رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين .

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون.

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس للاطلاع على ماجد من مراسلات.

المستشار السيد أحمد الحصايني أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس،

الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين من 2 ماي إلى 9 من سنة 2000عدد الأسئلة الشفهية 23، عدد الأسئلة الكتابية 13، عدد الأسئلة الشفوية التي تم تحويلها 1.

توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من المستشار السيد عبد الرحمن لبدك تتعلق بإنضمام أعضاء فريق الوحدة والتضامن بمجلس المستشارين إلى فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن وذلك ابتداءا من يوم الجمعة 5ماي 2000، وقد اتفق أعضاء الفريق على إسناد مسؤولية رئاسة الفريق إلى المستشار السيد عبد الرحمن لبدك.

وشكرا السيد الرئيس ،

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الأمين،

حضراتي السادة،

نشرع الآن في الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة البالغ عددها 20 سؤلا، وقبل الدخول في التعرض للأسئلة أعطي الكلمة للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان لاطلاع المجلس على بعض الاعتدارات.

الكلمة للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان .

السيد محمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

نبغي فقط نثير انتباه السيد الرئيس والسادة المستشارين إلى أنه عدد من السادة الوزراء اللي استدعوا في مهام للشمال في هذا اليوم نظرا لمصادفة الزيارة التي يقوم بها السيد رئيس الحكومة الإسبانية، واللي عندهم ارتباط ببعض الاجتماعات اللي غادي تكون منعقدة. فكاين السيد وزير الطاقة والمعادن، وكذلك السيد وزير العدل غادي يتأخرو شوية، ولكن غادي يحضر، وكاين السيد وزير الشؤون الثقافية كذلك بحيث ، وكاين وزير الإسكان، السيد كاتب الدولة في الإسكان، فهادوا هما، وتنعتذر للسيد الرئيس، والسادة المستشارين المحترمين على أساس أن هاته الأسئلة يمكن أن تدرج إن شاء الله في الأسبوع المقبل، فهذا ظرف قاهر والحكومة يعني تأسف بكون لم يقع الإستجابة لجميع الأسئلة المدرجة في هاته الجلسة، رغم أنه كان من قبل في نية السادة الوزراء الحضور لولا هذا السبب والعذر القاهر، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

السيد الرئيس،

السيد الأستاذ الفضيلي تفضلوا.

السيد المستشار المحترم تفضلوا،

المستشار السيد محمد الفضيلي محمد:

شكرا السيد الرئيس،

سبق لنا أرسلنا رسالة كنطلبو فيها الإحاطة طبقا للقانون الداخلي للمجلس كنطلب منكم تعطيوني الكلمة لإحاطة المجلس علما في إطار المادة 128 من القانون الداخلي.

السيد رئيس الجلسة :

السيد رئيس الفريق، تفضلوا في إطار الإحاطة في حدود 3 دقائق.

المستشار السيد محمد الفضيلي :

السيد الرئيس،

باش نصحح السيد رئيس الفريق هو السيد عبد الرحمن البدك.

السيد الرئيس،

في إطار القانون الداخلي للمجلس كلتمس منكم باش تسمحو لي نوضح واحد الواقعة وقعت في المستشفى الحسني لإقليم الناضور.

السيد الرئيس،

كان واحد الطبيب جراح كيستعد باش يجري واحد العملية مستعجلة في المستشفى الإقليمي ديال الناضور، وتفاجأ مع الأسف بطبيب آخر يقتحم القاعة أي قاعة العمليات مع العلم أن الناضور لا يتوفر إلا على قاعة العمليات، قاعة الجراحة قاعة واحدة فوقعت مشادة كلامية، انتهت باشتباك بينهما بالأيادي حول من له الحق أو من له الأسبقية في إجراء هذه العملية وخصوصا وأن المستشفى كما ذكرت لاتتوفر إلا على قاعة واحدة، علما بأن سكان الناضور يتجاوز عددهم مليون إلا ربع نسمة وخلال الاشتباك أهملت المريضة، التي مع الأسف توفيت بعد أن أجريت لها عملية جراحية من طرف جراح ثالث.

ولعلم المجلس الموقر ، فإن المستشفى الحسني يعرف إهمالا خطيرا في تجهيزاته الأساسية وتسيبا لامثيل له، حيث أن بعض الأطباء الجراحين يتهافتون على المرضى لاقتيادهم إلى المصحات الخاصة، وآخرين يزاولون نشاطهم في العيادات والمصحات أكثر من المستشفى، حيث لا يأتون إليه إلا لإقناع المرضى بالتوجه للمصحات الخاصة.

وكل هذا يقع أمام أعين الجميع دون أية مراقبة، ونشير كذلك إلى أن أطباء في القطاع الخاص قد راسلوا وزارة الصحة عدة مرات للتنديد بهذه الممارسات غير الشرعية التي يتعرضون لها، وإننا إذا نحيط المجلس علما بهذه النازلة، فإننا نهدف من وراء ذلك إلى إثارة انتباه وزارة الصحة على الخصوص والحكومة بصفة عامة لما يعانيه المواطنون من استخفاف بحياتهم ومصالحهم حتى لا يتكرر مثل هذا العمل الذي يتنافى وأخلاق مهنة الأطباء، وخصوصا الأطباء الشرفاء منهم، ولما جاءت اللجنة لتبحث في الموضوع توقف الطبيبان، بحيث لم يعرف الآن لا ظالم ولا مظلوم، بل المواطنون يعرفون بأن هناك طبيب ظالم وطبيب مظلوم، فأوقف الجميع، ونرجو إعادة البحث في هذه النازلة وإنصاف ما يمكن إنصافه، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم

أعتقد أنكم أحطتم المجلس، ومن ضمن عناصره المتواجدة في هذه الجلسة السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الذي لابد أنه سيحيط وزير الصحة بما أطلعتم عليه المجلس.

الآن ننتقل إلى السؤال الشفوي مع الأخذ بالاعتبار، الاعتذارات المقدمة من طرف السادة الوزراء التي أشار إليها السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، والتذكير بأن مقتضيات القانون الداخلي تعطي الحق لأصحاب الأسئلة لكي تبرمج في الأسبوع المقبل.

السؤال الذي نحن بصدده ، وهو سؤال المستشار المحترم السيد تامك محمد مبارك، وهو يتعلق بتسوية بعض ملفات رجال المقاومة، والسؤال موجه إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان .

السيد المستشار لكم الكلمة :

المستشار السيد تامك محمد مبارك :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

حقيقة لا ينكر أحد التضحية اللي ضحات المقاومة وأبناء جيش التحرير من أجل استقلال هذا الوطن، ولكن مازالوا يعانوامن عدة مشاكل :

أولا : كاين عدد من أبناء المقاومة دافعين ملفات للصفة ، ولا يعرفون لحد الآن أين وصل هاذ القضية ديال الصفة، مع كذلك ومثال كاين الناس اللي دازو الملفات ديالهم أمام اللجنة ورجعو إلى إعادة النظر وعدد ديال السنين وهما مهمولين كذلك ومثال، رغم أن 300 منهم ديال الأقاليم الجنوبية في 93 مضوا عليها جميع القيادة الرحليه لافي المناطق الجنوبية ولا في المناطق الداخلية في أرض الوطن، مع كذلك ومثال، كاين الناس اللي مؤخرا قبضوا الصفات، صفة كقاوم، وكانون دافعين العطب مسبقا ونقالو لهم عن هذا العطب ما خصكمش تدفعوه إلى أن توصلوا بالصفة وهادي عمرها ما كانت فهاد القانون ديال المقاومة ولا كانت في قانون المالية إلا فهاد الفترة هادي.

ولازلنا عن عاودو الحالات 3، فسأل السيد الوزير أين وصلت هاد القضية ديال المقاومة؟ نظرا لهاد القضية هادي لها ما يزيد على 45 سنة، وهي غادة المقاومة تتخبط في مشاكل ولابد توصل لحل ونتمناو من الحكومة الموقرة اللي كانت تنتظر منها المقاومة، وكنا ننتظر منها باش تحل المشاكل ديال المقاومة، أنهما حقيقا أنهم زادوا تعقيدا، والمقاومة فيهم من توفى وفيهم باقي في الحياة، ولكن خصهم يعرفوا هاد الملفات ديالهم أشنو هما رغم أن هاد الناس اللي في إعادة النظر فيهم أكثر 60 عام والقوة المسلحة الملكية واحدة كارني CARNET محسوبين آنذاك في 20 LE BATAILLON ، وحتى هو من جملة الناس المرفوضين في إعادة النظر.

لهذا نسأل السيد الوزير، أين وصلت هذه القضايا؟ ولماذا كيتقال للناس ما عندكم حق في العطب حتى تدوز الملف بعد الكارني هذا ؟ عمرها ما كانت في هاذ الحالة هادي لمرنا ما سمعناها إلا فهاد اللحظة، وشكرا لكم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان للجواب،

السيد محمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين ،

سبق لي أن أجبت على مثل هذا السؤال أمام مجلس النواب في الجلسة السابقة، والآن يقدم من جديد أمام مجلس المستشارين، وطبعا سبق أن أعطيت إيضاحات في عدة مناسبات فيما يخص النقط اللي مطروحة من طرف السيد المستشار المحترم.

فاللي خصنا نأكدو عليه وهو اعتبارا لتوصيات ديال البرلمان وللتمسات المعنيين بالأمر ولكثرت الطلبات الواردة من مختلف ولايات وعمالات وأقاليم المملكة بعد التاريخ اللي يعني هو انتهى بالنسبة للبث في الملفات المرتبطة بالمقاومة واللي تجاوزت 28 ألف طلب، فمشروع هناك مشروع هناك مرسوم لفتح آجال جديدة لإيداع الطلبات، وفعلا انكبت من جديد اللجنة اللي هي تدرس في هاد الملفات المرتبطة بالمقاومة واللي تجاوزت 28 ألف طلب، فمشروع هناك مرسوم بفتح آجال جديد لإيداع الطلبات، وفعلا انكبت من جديد اللجنة اللي هي تدرس في هاد الملفات هادو وتعرضوا عليها يعني ما بين مارس 98 إلى غاية متم ماي 99، 5236ملف اللي هم كلهم وقع الدراسة ديالهم، فلم تستطع أن تتوصل إلى اقتراح للقبول إلا 651 ملف. وهاد 651 تم تسليم أصحابها بطاقات الصفة ليصبح عدد المعترف لهم بصفة مقاوم 29,955

أما بما يخص المعاش ديال الزمانة فيعني يمنح للأشخاص الذين خولوا صفة مقاوم والذين أصيبوا بأعطاب وعاهات من جراء مشاركتهم لغاية وطنية في الحوادث التي وقعت فيما بين 15 غشت 53 وفاتح

أبريل 1960، تنفيذا لمقتضيات الفصل الأول من الظهير الشريف رقم 75 بتاريخ 16 مارس 59، ومن المعلوم أن آخر أجل لإيداع طلبات الحصول على المعاش كان قد انتهى بتاريخ 12 يوليوز 1997.

وبالطبع، فبمناسبة الآن مناقشة الميزانية المرتبطة بالمندوبية السامية للمقاومين وأعضاء جيش التحرير، فستكون فرصة أمام السادة المستشارين بما فيهم السيد المستشار المحترم المهتم بهذا الملف للاطلاع على عدد من الإيضاحات المرتبطة بآخر التطورات حول ما أنتجته الدراسة التي انكبت عليها اللجنة بعد ما وقع فتح الآجال من جديد، بمقتضى المرسوم الصادر عن السيد الوزير الأول، وإذا كانت هناك كذلك اقتراحات، فالمنذوب السامي سوف يتلقاها وسوف تعمل الحكومة على تنفيذ كل ما يمكن تنفيذه بالنسبة لهاته الفئة التي نوليها العناية، والتي يجب أن تحظى بالرعاية اللازمة نظرا لما قدمته من تضحيات من أجل استقلال بلدنا. شكرا السيد الرئيس والسادة المستشارين المحترمين

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

الكلمة لكم في إطار التعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد تامك محمد مبارك:

بغينا نعطيوا توضيحات، وبلا شك منك هاد المسائل خليتوهم غامضين، بغينا حنا نعرفو فين وصل المصير ديال هاد الناس اللي دافعين هاد الملفات، المصير ديالهم فين وصل، واش حق مازالوا يتقدموا أو اللي تقال لهم ما بق عندكم حق.

هاذ الناس اللي تدارست داك النهار الملفات ديالهم أنه لايعقل أن تدرس لجنة ملف ماشي هي كانت حاضرة فماشي هي اللي كانت مع هاد المقاومون، ما تعرفهم في صفتهم ، ما تعرف أساميهم، ما تعرف أصلهم، ما تعرف منين هما، ليس يدرس ملف ويشوف أش مكتوب فيه ويرفضوا وليقبلوا أنا هذا لا يعقل بحال هاد النوع هذا.

ثانيا : أنا وضحت أن الناس اللي دفعوا صفة العطب قبل يقبضوا الملف من وسط المقاومة فقال لهم عن الملف ما عندو حق يدفع إلا تقبض الصفة، هادي ما عمرها كانت.

ثالثا : نظن على أن كاين مسألة ثانية أصعب من هاد الحالة هادي، وهي أرملات المقاومين، اللي كانوا والله يشدوا التعويض الإجمالي مؤخرا 500 ألف فرنك، ملي يموت كل راجل عندو 3 العيالات يحيدوا النص، يحيدو النص يخبيو للمرا 1000 ريال، بدل على المرا ياالله تلحق على الإعانة، وتلحق على المستند، وتلحق التضحية اللي كان ضحى راجلها هي ياالله يبق لها النص من داك الشي اللي هو قليل جدا، ويتحيد لها النص ويبقى لها عندك 1000ريال باش تعيش على سبيل الوطن نظرا راجلك ضحى على سبيل الوطن، خصنا نعرفو هاذ الحالات هادو فين وصلوا جميعا، وأشنو تفكر الحكومة توضع لهم لأنه حقيقة كانوا الملفات ديال المقاومة وبقوا على داك الشي إلى ما زادت الوزارة أبناء المقاومين اللي يموت الوالد كان مضحي لهم على الأقل ترعاهم بعين الاعتبار بعد الوفاة، هذا هو اللي خص يصوت عليه السيد الوزير ( ) ويعطينا إيضاحات فيه، وشكرا،

السيد رئيس الجلسة :

الكلمة السيد الوزير ،

السيد محمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

بالنسبة للبث، فيما يخص الطلبات للتمتع بصفة مقاوم، باغي نذكر بأنه كاين 3 المراحل اللي يمكن يجتازها الملف بحيث المرحلةالأولى أمام اللجنة الوطنية ثم المرحلة الثانية هي مرحلة الاستئناف، والمرحلة الثالثة هي مرحلة إعادة النظر، بحيث جميع هذه المراحل كل الذي يتقدم بطلب للتمتع بصفة مقاوم، كلو تيجدد، عندو الحق باش يمكن لو إلى ما خداشاي الحق ديالو أمام اللجنة الوطنية تيمكن لو يتمتع بالاستئناف.

هاذ الملفات اجتازت هاد المراحل، وهاد الناس اللي كيبثوا هاذو ناس هما المقاومين، القدام اللي تيعرفوا إما اللي كانوا رؤساء ديال

الفرق، ثم كيستعنوا كذلك حتى اللي ما كانوا شاي يعني حاضرين الآن فيما يخص هذه اللجنة تيستعنوا بالقدام كشهود باش تيمكن ليهم يزكيو فلان هل هو مقاوم أم لا ؟ بحيث كاين هناك تحري كبير جدا، طبعا كاين مبالغة، كاين واحد العدد ديال الناس اللي تيتقدموا بالطلب على أساس أنه مقاوم واكتشف على أنه مقاوم، ولكن باغي هو ياخذ هاذ الصفة ..باش يمكن لو يضايق الأخرين لا أقل ولا أكثر، أو يتمتع ببعض الامتيازات،فهاد اللجنة يعني تتحمل مسؤوليتها وباعتبار أنها هي اللي تترعى الحقوق والمصالح ديال هاذ العائلة هادي، اللي هي عائلتهم، ما غادي يمكنشي واحد الإنسان اللي هو معروف أنه مقاوم، غادي يمكن يستبعدوه، وبهذا راه لازم ما نتيقوا في القرارات التي تتخذ .

كاين هاد المراحل الثلاثة، إل كان شي واحد اللي غادي يمكن يكون فعلا يعني لم ينصف له الحق في أن يستعمل جميع الدرجات ديال التقاضي، إذا يمكن لنا نعطيو هاد العبارة باش يمكن لو يوصل للحقوق ديالو.

أعطيت الإحصائيات، غادي نذكر بها بحيث بالنسبة لراتب ديال المعاش، كاين ديال العطب كاين 625 79 اللي متمتعين به، وكاين التعويض الإجمالي التي تمنح ل 16182، هذا بالإضافة لواحد العدد ديال المنافع والامتيازات والخدمات الاجتماعية والإعانات والمساعدات في مجالات مختلفة اللي تعطات لواحد العدد ولهذ كنعتقد بأنه هذا ملف اللي منكب عليه السيد الوزير الأول بواحد الكيفية اللي هي خاصة، وكنعرفوا بأنه السيد الوزير الأول كذلك ينتمي إلى هاته العائلة عائلة المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ولهذا الأمور اللي باقية معلقة يعني ستعرف إن شاء الله التصفية في أقرب الأجال لأن هاديك اللجنة عملت التقرير ديالها ورفعت للسيد الوزير الأول، وسوف نعرف ونتعرف على القرارات النهائية بالنسبة لجميع الملفات المعلقة .

شكرا السيد الرئيس،

والسادة المستشارين،

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

ننتقل الآن إلى السؤال الموالي وهو موجه إلى السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان حول مراقبة تطبيق مواصفات البناء للمستشارين المحترمين السادة الصوالحي بوزكري، سعيد اللبار، ادريس مرون، محيب عمر، ومحمد الجوهري، إلى اسمحتو قبل ما تاخذو الكلمة، كاين للمستشار المحترم السيد الحب في نقطة نظام، تفضل.

المستشار السيد ابراهيم الحب:

نقطة نظام، ديالي تتخص فيما معالي الوزير المحترم،

فيما يخص السؤال ديالي لأن السؤال ديالي موجه للسيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير، ولكن تنشوف هنا كنتفاجأ بأن السؤال ديالي أدرج بالسيد كاتب الدولة في الإسكان، ومادام يعني السيد الوزير المحترم موجود معنا كنطلب من الرئاسة باش يعني تدرج السؤال ديالي في هاذ اللحظة هادي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

أولا : السيد المستشار المحترم، الحكومة هي التي تفوض لأي عضو من أعضاء الحكومة للجواب، وكما تعلمون الآن السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان هو مجتور بالجواب على سؤال واحد، فإذا سمحتم ننتقل إلى هذا السؤال، ونترك الأسئلة تما بعد مناقشة هذا الموضوع.

السيد المستشار المحترم لكم الكلمة، السيد الصوالحي بوزكري،

المستشار السيد الصوالحي بوزكري،

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء

السيدة والسادة المستشارين،

هاذ السؤال طرحناه منذ دجنبر من السنة الماضية، لما عرفت البلاد واحد السلسلة ديال انهيار عمارات، بدءا بعمارة بحسنان التي أوشكت

على الانهيار، ولكن تداركتها الظروف، وأنا كنت من أحد الناس اللي خبرت بهاد الحالة ديال هاد العمارة هادي، ثم هناك من بعد جات العمارة ديال فاس وعمارة الدارالبيضاء ومراكش وحدث بدون خرج.

باش نرجعو غير للعمارة ديال الرباط السيد الرئيس، الغريب في الأمر أن المنعش العقاري بدا الأشغال ديالو ديال الحفر إلى جانب عمارة منذ مارس 99، وهو لايتوفر على رخصة، واستمر في حفره هوفي أشغاله والكل يرى ذلك. ولم يحصل على رخصة إلا قي نوفمبر على من نفس السنة. هذا تيبين أن الأجهزة اللي تنقولوا ديال المراقبة موجودة الخصوصية منها والعمومية وتتوفر عليها الجماعات المحلية، ويتوفر عليها المجلس الإقليمي، وتتوفر عليها الوكالة الحضرية. كل هذه الأجهزة تتدخل في عملية البناء بحكم القانون، ومع ذلك لا تطبق هذه القوانين ولا تطبق المواصفات المنصوص عليها في هذه القوانين.

النتيجة هي أنه كما قلت ما يحدث، ولما تحدث الفاجعة، بطبيعة الحال، تقوم القيامة، وتأتي وسائل الإعلام السمعية والبصرية، ويعني تقع الضجة، ثم ما تلبث أن يعني تهدأ الأمور وتعود كما يقال كما يقول المثل، وتعود حليمة إلى عادتها القديمة.

فالمشكل المطروح هو أن مجال التعمير من حيث المراقبة والمراقبة الناجعة على جميع المستويات اللي قلت لا تؤدي إلى فعالية.

فالتساؤل المطروح على الحكومة وعلى السيد الوزير بعد هاد الفاجعات اللي وقعت هل تم في شأنها فتح تحقيقات إدارية لتحديد المسؤوليات وتحقيقات قانونية للضرب على أيدي المتلاعبين؟ ثم السؤال الآخر يعني التصور المستقبلي لوضع نهاية أومنهجية لمراقبة فاعلة وفعالة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير المحترم.

السيد محمد اليازغي الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين،

بطبيعة الحال، هذه القضية كانت طرحت في أخر السنة الماضية، في الوقت الذي وقع فيه تأثير على الرأي العام بسبب الانهيار الذي وقع خصوصا في عمارة بالحي الحسني بفاس، صحيح أن من بعد هذا الانهيار كان تحقيق وكان التحقيق قضائي، وأنتم على علم بالأحكام التي صدرت في حق المقاول بالنسبة لهذه القضية .

بالنسبة للعمارة بالرباط، فالرخصة كانت، وبطبيعة الحال ، حصل أن وقعت شقوق في البناية المجاورة، لكن حالا قامت لجنة من المصالح التقنية والوكالة الحضرية والمجلس البلدي حسان والعمالة، وبالتالي بعد المعاينة لما حصل، أعطيت اقتراحات وتم إصلاح الأمر وليس هناك خطر بانهيار هذه العمارة الآن.

هذا المشكل طرح إشكال صحيح على المراقبة في الفترات السابقة، لأنه ما حصل هو أم أن اتساع العمران في المغرب، وبحاجيات الناس للسكن، استغل بعض المضاربين وقاموا بتجزئات بدون احترام القانون على مرأى ومسمع سنين السبعينات والثمانينات والتسعينات، وبالطبع المضاربة أدت إلى بناء غير صحيح، أدت إلى مقاولات غَشَّت في البناء ليكون السكن بثمن زهيد، والنتيجة هي ما نراه، وما يجب أن نطلب من الله ألا تنهار عدد من العمارات، هذه الحالة موجودة في أغلبية المدن المغربية الآن القانون موجود، هناك قانون التعمير، وهناك قانون التجزئات العقارية، وهذه القوانين تحدد المسؤولية، مسؤولية صاحب البناء مسؤولية المهندسين المعماريين، اللجن التقنية للمراقبة، وبطبيعة الحال المسؤولية كبيرة لرجال السلطة.

الآن والحمدلله، بعد المعنى الجديد للسلطة هناك تعاون وهناك حرص للسلطة هناك تعاون وهناك حرص للسلطة الترابية على مراقبة الأشياء، فهناك الآن موقف جديد وتعاون كبير ما بين وزارة التعمير ووزارة الداخلية والأجهزة المختصة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير المحترم.

ليس هناك تعقيب؟ ننتقل إلى السؤال الموالي وهو سؤال موجه للسيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول تعرض عدد من المواطنين لأعمال النصب والاحتيال واستغلال إيمانهم من طرف جماعات تدعى الإحسان والمعروف للمستشارين المحترمين السادة محمد جوهري، ومحمد يحياوي، وعبد المجيد المهاشي.

الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد الجوهري،

المستشار السيد محمد الجوهري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الوزير،

السادة الوزراء.

إخواني المستشارين،

هذا السؤال أوحت لنا به حالات يعني من كثير من المواطنين، وبصفة خاصة حالات معينة تعرض لها مواطن يقوم بوظيفة حراسة أوالمسؤولية عن الهاتف في مستشفى ابن سينا بالرباط، وتداول فريقي في هذا الموضوع ، وأثرنا أن نطرح هذا السؤال، وقد طرح يوم 3 يناير 2000 .

بهذه الصيغة ، وعلى هذا الشكل وأمام الملأ للسيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية لإتاحة الفرصة لتناول هذا الموضوع من الجانب طبعا، الذي يجب أن يتناول منه وبشكل إيجابي، صيغة السؤال:

السيد الوزير ،

يعرف موسم العمرة، وعلى الخصوص في رمضان، وكذا موسم الحج تحركات كثيرة لأفراد أو مجموعات تمارس أعمال النصب والآحتيال بواسطة استغلال إيمان المؤمنين، وتشوقهم لأداء مناسك العمرة أو فريضة الحج، فيعمد النصابون والمحتالون إلى تقديم خدمات أو أحوال أو تذاكر للسفر أو الإقامة في الديار المقدسة، ومقابل ذلك وبطريقة غير مباشرة يستغلون المؤمنين في تمرير المخدرات أو السلع أو النساء، وحينما يكتشف أمر المغرر بهم يواجهون العقاب أو الهلاك، وتتلطخ سمعة المغرب والمغاربة.

وإن الجماعات التي نقصد ها ليست هي الجماعات المنظمة قانونا وذات الأهداف السامية والمعلنة والتي تقدم خدمات جليلة لديننا الحنيف، والإنسان وللمسلمين.

نسألكم السيد الوزير ،

هل أن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، على علم بهذا النوع من السلوكات؟ كيف تعملون على مراقبة وتتبع ومواجهة هؤلاء المشاغبين والمدلسين؟ لماذا لا يقع اللجوء إلى وسائل الإعلام لا شعار المواطنين بأن للدين قائمين عليه وأن مسؤولية الوعظ والإرشاد هي من اختصاص الوزارة؟ هل يمكن أن يقع التنسيق بين الخطوط الملكية المغربية مع وزارتكم في شأن تذاكر السفر وعلاقتها بالتأشيرة والوكالات التي يرخص لها بنقل جزء من الزوار إلى الأماكن المقدسة؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد رئيس الفريق المحترم،

الكلمة للسيد الوزير،

السيد عبد الكبير العلوي المدغري وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

أشكر في البداية السادة المستشارين محمد جوهري ومحمد يحياوي وعبد المجيد المهاشي على هذا السؤال، وأجيب عنه بأن يجب أن نميز بين العمرة والحج، العمرة لازالت حرة ولاتخضع لأي تنظيم ولا مراقبة، أما الحج فمنظم تنظيما دقيقا، واللجنة الملكية لتنظيم موسم الحج التي تشرف عليها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، تضم عدد من الوزارات والأجهزة المسؤولة على المراقبة منها وزارة الداخلية، ومنها الخارجية، ومنها الجمارك ومنها الخطوط الملكية منها جميع الأجهزة اللازمة، والتنظيم محكم والمراقبة دقيقة.

هنا يذكر السؤال ترويج ثلاثة أشياء، المخدرات والسلع والنساء، بالنسبة للسلع هذا شيء معمول به، الناس يذهبون إلى الحج ليشهدوا منافع لهم، وتيمشيو تيشتريو عدد من السلع وتايدوزرها تيؤديو عليها الواجبات ديالهم، هذا ما كاين تاشي مشكل فيه، أما بالنسبة للمخدرات فهذا لاوجود له إطلاقا، حالة وحدة كانت وقعت هادي واحد العشر سنوات، لما حاولوا بعض الناس باش ينقلوا الحجاج برا، فضبطت ومنعناهم ولكن بغاو يمشيو بطريق غير مشروع، وخداو حافلة ومشاو وقبضناهم في وجدة، وتضبطت في الحالة كمية من المخدرات لشخص تسلل وسط الحجاج، لا علاقة له بالحجاج ولا بصاحب الحافلة. أما غير هاد الحالة هادي لا يوجد إطلاقا أي شيء له علاقة بهاد المخدرات ، بالنسبة للنساء أنا أنزه نساءنا وأعتقد أنهن أنظف وأنبل من أن يتجر بهن ، وهذا موضوع كذلك لا أساس له، ونساءنا الحمدلله شريفات، ولاوجود لأي اتجار في أعراضهن لا في موسم الحج ولا في غيره، شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير المحترم،

الكلمة للمستشار السيد الجوهري.

المستشار السيد محمد الجوهري :

شكرا السيد الرئيس،

أنا لا أقصد أن ألطخ نساءنا ولا رجالنا، نحن فقط نريد أن نحافظ على كرامتنا ولا المسألة ليست مسألة مجاملة ولكنها مسألة تناول مشاكل المجتمع.

الحالة التي ذكرتها هي حالة Standaristeفي مستشفى ابن سينا، جاءته جماعة وقالت لو تمشي للحج، حنا كنديرو الإحسان وكنديرو المعروف وقبل وعطا ولو ورقة الطائرة وتهلاو فيه ومشى، ولكن لما بغا يمشي قالوا له هاك هاذ الأمانة وصلها للإخوان اللي غادي يستقبلوك راهم لهيه، الأمانة كان فيها الحتف ديالو اللي هو شيء من المخدرات، ولما وصل إلى الديار المقدسة، بطبيعة الحال، وقع ضبطه، فالآن يواجه مصيره، أو واجه المصير المحتوم، هذا ما نتحدث عنه، ولا أتحدث عن شيء آخر،

السيد الوزير،

لم يجبني عن التساؤلات التي وضعتها، وهي هل أن وزارة الأوقاف يعني على علم بهذه الحالات؟قالت الوزارة أن ليس لها علم هذا شيء يعني جواب واضح، والجواب ما فيهشاي إشكال لكن هل يمكن أن يقع التنسيق بين الخطوط الملكية المغربية كما قلت مع الوكالات الأخرى، لذلك حنا شاعرين حتى في الفريق بأن الموضوع عندو حساسية، كنا كنتمناو باش يكون للجواب به واحد النوع من شكل أخر غير الشكل الذي أجاب به السيد الوزير. ولكن ما كاين باس، حنا نقولو كنعرفو، ومن جانب حمايتنا، ومن جانب دفاعنا ومن جانب غيرتنا على المجتمع المغربي، أننا نضع الحماية ونضع يعني الاحتياطات لكل ما يمكن أن يقع من الانزلاقات، أما الأمور الأخرى التي يشير إليها السيد الوزير. فنحن متفقون معه، ونعلم علم اليقين بأن نساءنا شريفات وأن رجالنا لا يذهبون إلى الحج إلا من أجل هذه أداء فريضة الحج، ومن أجل بطبيعة الحال تزكية إيمانهم، وتزكية تعلقهم بالله تبارك وتعالى. شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

ليس هناك تعقيب، إذن ننتقل إلى السؤال الموالي وهو :

تفضل السيد المستشار السيد الزويكي.

المستشار السيد الحبيب الزويكي :

السيد الرئيس :

أنا عندي سؤال إلى وزير العدل، وبغيت نعرف واش عندو اعتذار، أولا هذا هو.

السيد رئيس الجلسة :

السيد المستشار المحترم،

توصلت الرئاسة وأعلنت عن ذلك، وأعلن السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، أن السيد وزير العدل هو في طريقه لأنه كان في تطوان، وكما تعلمون هناك مقابلة جلالة الملك محمد السادس للسيد الوزير الأول السيد أزنار، على كل هناك طلب للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يدعو إلى أن هذا السؤال يؤخر في انتظار التحاق السيد الوزير بمقر البرلمان، ولهذا أستسمح السيد المستشار

لأننا انتبعو الأسئلة الواردة، وكذلك هناك أسئلة تم تأخيرها لأن السيد كاتب الدولة في الإسكان، اعتذر وهي الأسئلة الموجهة إلى السيد كاتب الدولة في الإسكان، وهناك أسئلة موجهة إلى السيد وزير الطاقة والمعادن. كذلك السيد وزير الطاقة والمعادن، أعتذر وستؤجل إلى الأسبوع المقبل و ستبرمج.

وكذلك هناك سؤال، ننتقل إليه موجه إلى السيد وزير التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول تقادم البكالوريا الموجه إلى السيد وزير التعليم العالي، سينوب عنه كاتب الدولة في البحث العلمي.

السيد المستشار المحترم لكم الكلمة .

المستشار السيد محمد الكنفاوي :

السيد الرئيس ،

في إطار نقطة نظام، سبق لي أن تقدمت بسؤال شفوي يوم 21 أكتوبر 99، موجه إلى السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان، وهو موجه الآن حول التجزئات السكنية، ولاحظت أن السيد الوزير حاضر، ورغم ذلك لست أدري لماذا أحيل سؤالي على كتابة الدولة، بينما هو موجه للسيد الوزير على أي حال ما دام السيد الوزير قد حظر فلست أدري لماذا سيؤخر سؤالي، فالقاعدة المعروفة إذا حضر الماء رفع التيمم، فالماء كان حاضرا، لست أدري لما سنلجأ إلى التيمم، ولست أدري ما الفائدة من تأخير السؤال. شكرا السيد الرئيس وأستسمح.

السيد رئيس الجلسة :

السيد المستشار المحترم.

قبل أن تلتحق بالقاعة، طرح السيد المستشار السيد الحب نفس التساؤل، وأكرر نفس الإجابة، السؤال الذي طرحتم هو ارتأت الحكومة أن يجيب عنها السيد وزير الدولة المكلف بالإسكان، ونظرا لأن السيد كاتب الدولة اعتذر فهذه الأسئلة ستطبق عليها مقتضيات المادة 300 من النظام الداخلي.

الأن ننتقل إلي السؤال الموجه من السادة المستشارين المحترمين محمد السلامي، عبدالرحمن بيجي، عمر أدخيل، ابراهيم السالمي، كبور الماسي، حسن أبوالعز و سعيد التدلاوي وعادل المعطي، وعلي الخضراوي.

الكلمة لأحد المستشارين، لتقديم السؤال حول تقادم البكالوريا.

الأستاذ السلامي لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد السلامي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

من المعلوم أن التربية والتعليم حق من الحقوق الأساسية للأفراد والجماعات في جميع المجتمعات، بل إن تقدم الشعوب وازدهارها مرهون بمدى ارتفاع مستوى التعليم بها. ومن هذا المنطلق عرف نظامنا التعليمي قفزة نوعية كما وكيفا، وتم تحقيق العديد من المنجزات في جميع في مجال اللامركزية، حيث أصبحت بلادنا تتوفر في الوقت الراهن على العديد من الجامعات والكليات والمعاهد العليا، تغطي جل الجهات وأقاليم المملكة باستثناء طبعا جهة تازة، تاونات، الحسيمة، فلا توجد بها جامعة .

وبالرغم من وفرة هذه المؤسسات الجامعية، فإننا نلاحظ أن هذه المؤسسات تتخذ إجراءات غير قانونية، بالنسبة لتسجيل الطلبة الجدد في الجامعات، حيث ترفض تسجيل كل من يحمل شهادة البكالوريا غير حديثة، مما يحرم العديد من شبابنا على المستوى الوطني من ولوج الجامعة، وأمام هذه الظاهرة الخطيرة نود أن نسأل سيادة الوزير عن المبررات القانونية التي يستند عليها أصحاب هذا القرار؟ السؤال الثاني ماهي الإجراءات التي سوف يتخذها لرفع هذا التمييز الذي لا يبيحه تقادم الشهادة؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد كاتب الدولة،

السيد عمر الفاسي كاتب الدولة لدى وزير التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلف بالبحث العلمي

(نيابة عن وزير التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي) .

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر السيد السلامي والسادة المستشارين الآخرين على سؤالهم، وأثير انتباههم إلى أن التسجيل في المؤسسات الجامعية، ينظم بمقتضى مذكرة وزارية تصدر سنويا، تحدد فيها المدة الزمنية المخصصة لذلك بغية :

أولا : إعداد الخريطة التربوية الجامعية، انطلاقا من حصيلة السنة الجامعية الحالية، والتوقعات المرتكزة على نتائج الطلبة القدامى.

ثانيا : التخطيط للأعداد الإجمالية للطلبة الجدد المرتقب تسجيلهم.

ثالثا : مراعاة حجم الطاقة الاستيعابية ونسبة التأطير المتوفرة لدى المؤسسات الجامعية .

وأخيرا العمل على ترشيد مختلف الوسائل التربوية، هذا ويحق لكل حامل لشهادة البكالوريا أن يتسجل بالمؤسسات الجامعية التي يرغب في متابعة الدراسة بها وفقا للشروط البيداغوجية المفروضة لولوج الكليات، وكما أن هناك عدة كليات ومؤسسات تشترط لولوجها التوفر على بكالوريا حديثة، بكالوريا السنة، ككلية الطب والصيدلة مثلا وللإشارة فهذا معمول به في كليات وجامعات في الخارج، ويرجع ذلك إلي طبيعة الدراسات بهذه الكليات، والتسجيل لابد بصفة عامة أن يخضع إضافة إلى ما تقدم ذكره من الضوابط البيداغوجية، والتأطيرية وغيرها إلى الرغبة الملحة في المحافظة على تعليم يؤهلنا إلى الرفع من مستوى بلادنا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا،

وبما أن السيد المستشار طلب بعض التوضيحات حول الإجراءات المزمع اتخاذها لرفع هذه بعض الحالات، أغتنم هذه الفرصة لأشير إلى أن هناك مشروع لوزارة التعليم العالي بصدد إعداده من أجل التكوين المستمر بالنسبة للموظفين الذين يريدون متابعة دراستهم واستكمال تكوينهم، وذلك بتنسيق مع الوزارات المعنية، علما أن بعد المصادقة على القانون 1.00 هذه المسائل ديال التسجيل وغيرها من القضايا البيداغوجية أصبحت كلها من الاختصاص الصرف للجامعات ومؤسسات التعليم العالي وتكوين الأطر ، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد كاتب الدولة،

الكلمة للسيد المستشار المحترم،

المستشار السيد محمد السلامي :

شكرا للسيد الوزير، على البيانات التي نور بها الرأي العام إلا أننا لازلنا نطالب بنصوص قانونية تقتل.

السيد رئيس الجلسة :

الرجاء عدم استعمال الهواتف المحمولة لأنها تشوش على المجلس.

المستشار السيد محمد السلامي :

قلت السيد الرئيس، أننا لازلنا نلح هل ، على سؤالنا هناك قانون، ولما نقول قانون، لا نقول ما سمعناه مذكرة وزارية تقتل شهادة علمية، كافح الطالب من أجلها حوالي 20 سنة، وبجرة قلم بمذكرة تنظيمية نقتل هاته الشهادة العلمية وبالتالي نقتل حاملها هذا حيف، أعتقد لا أحد يقبل بهذا الحيف بناء على مذكرة وزارية، لأننا نعلم ألا محل إطلاقا لقتل هاته الشهادة، وبالتالي قتل املها.

عندما نقتل شهادة علمية كهاته، نضيف ذلك الشباب الحامل لهاته الشهادة إلى طوابير المعطلين، وربما بالتالي سنخلق شخصا مشاغبا، شخصا ربما ينحرف بعدما ماكان شخصا نظيفا وكد واجتهد حتى حصل على هاته الشهادة العلمية، لذلك نطلب من السيد الوزير أن يقول للرأي العام المغربي أنه سيقدم قانونا جديدا يحمي هاته الشهادة العلمية ويحمي حاملها، سيما لم نفهم ما معنى القانون 00-01 هاذ القانون ماعرفناش المحتوى ديالو، باش يمكن للرأي العام يطمئن على أبنائه، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم ، هناك تعقيب السيد كاتب الدولة.

السيد عمر الفاسي كاتب الدولة لدى وزير التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلف بالبحث العلمي

(نيابة عن وزير التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي).

شكرا السيد الرئيس،

في جميع الدول، وجميع الأنحاء كاين ضوابط من أجل التسجيل، كذلك حنا ما يمكن لنا إلا نتأسفو لبعض الحالات، ولكن لابد عملية التسجيل في جميع، والقانون حتي هو كينص عليها، كتنظم بمقتضى نصوص تنظيمية، وهذا شيء طبيعي ومعمول به في جميع الدول والبلدان وبالنسبة لكل المؤسسات .

حقيقة بدون ما نتكلمو على القتل حنا كنتأسفو إذا كانت شي حالات حقيقة كتؤدي لبعض الحالات المضرة بالنسبة لشبابنا، ولكن لابد من ضوابط اللي كتضبط التسجيل في المؤسسات، وهادي راه بحكم قانون، والقانون أيضا كيتكلم على النصوص التنظيمية اللي كتنظم العملية ديال التسجيل، تكلمت عن القانون00-01 لأنه فعلا هاذ المسألة غادي تصبح من اختصاصات المجالس نظرا للمبدأ اللي اتفق عليه اللي هو مضمن في هذا القانون ديال الاستقلالية، ديال كل جامعات ، المجالس الإدارية ديال هاذ الجامعات هي غاد تبدا، يولي فيها ممثلين، المستشارين والنواب وممثلي الجهة بالإضافة إلى الأساتذة والطلبة والإداريين، غادي يبثوا في هاذ القضايا وغادي يضبطوها، إذن هذا القانون اللي تم المصادقة عليه في الجلسة في الدورة الاستثنائية، علما أن بالنسبة للحالات ديال بعض الموظفين اللي هما يريدون متابعة تكوينهم هنا الوزارة بصدد تهييئ برنامج ومشروع من أجل تنظيم هاد التكوين المستمر لصالح هاد الفئة من الموظفين، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا.

ننتقل الآن إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية حول إعادة هيكلة المقاولة المغربية للمستشار المحترم السيد محمد القداري، لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد محمد القداري :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

لقد أكدت الحكومة أكثر من مرة عزمها على العمل من أجل إعادة هيكلة المقاولة المغربية، وذلك من خلال وضع ميثاق لتنظيمها بهدف تأهليها وحمايتها حتى تتمكن من مواجهة التحديات التي تفرضها متطلبات العولمة من قبيل اتفاقية الگات، وكذلك اتفافية شراكة مع الإتحاد الأوروبي التي دخلت حيز التنفيذ ابتداءا من فاتح مارس المنصرم، وذلك بالنظر لهشاشة اقتصادنا ووضعية مقاولتنا التي ستظل عاجزة كل العجز عن المنافسة التي ستفرضها هاته التحديات الدولية والمقاربات الإقليمية، إذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة والتدابير المناسبة لإعادة هيكلتها حتى تكون في مستوى هاته التحديات وحتى تتمكن مقاولتنا وكذلك بلادنا من أن تصبح فاعلا نشيطا في الاقتصاد العالمي من خلال بلوغ تحقيق نمو اقتصادي دائم كفيل بإدماج أغلبية المواطنين في مسير التنمية الاقتصادية والرفع من مستوى الإنتاج والجودة والانفتاح على الخارج، والتكيف مع متطلبات المنافسة التي تفرضها العولمة، حتى لا تجد بلادنا نفسها متأخرة في السياق نحو الأسواق الخارجية، بحكم أن ثلث المقاولات والمؤسسات الإنتاجية المغربية هي التي ستتمكن من الصمود في ظل التحديات التي تفرضها هذه المنافسة الحادة، وتحرير المبادلات وليستوجب الثلث الآخر وهو ما يعادل 6500 مقاولة مغربية مساعدة من لدن الحكومة من خلال إصلاحه وهيكلته حتى يتمكن من الصمود في مواجهة المنافسة.

أما الثلث الأخير من المقاولة المغربية، فمصيره سيبقى غامضا في ظل انعدام الوعي بنتائج انفتاح السوق المغربية وتقلص حماية الإنتاج الوطني، وبالنظر لهشاشة هياكلها وضعف قدراتها التمويلية وصعوبة تكيفها مع المناخ الجديد، وهذا ما يدفع إلى التساؤل السيد الوزير، هل لدى الحكومة برنامج محدد لإعادة هيكلة المقاولة المغربية؟ وما هي التدابير المتخذة أو التي تنوي الحكومة اتخاذها لتحقيق هذا الغرض؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيدالوزير للجواب،

السيد العلمي التازي وزير الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية.

شكرا السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

لقد تقدم المستشار المحترم السيد محمد قداري بطرح سؤال حول إعداد إعادة الهيكلة تاع المقاولة المغربية، أشكر السيد المستشار على السؤال، وأخبر مجلسكم الموقر بأن برنامج تأهيل المقاولات قد وضع في إطار تشاور مع القطاع الخاص، ويتضمن التدابير الأساسية بهدف مصاحبة المقاولة المغربية في مسلسل تأهيلها، وذلك لتمكينها من مواجهة تحديات العولمة، كما جاء في تدخل السيد المستشار المحترم .

ولتحقيق هذا الهدف تم إنشاء مجلس وطني للتأهيل، ليباشر على تحقيق هاد البرنامج في أحسن الظروف، ويتكون هذا المجلس أولا من الوزارات الأتية :

- وزارة الاقتصاد والمالية
- وزارة الصناعة والتجارة
- فيدرالية الغرف التجارية والصناعية والخدمات
- الاتحاد العام مقالاوت المغرب
- المجموعات المهنية البنكية بالمغرب
- اللجنة الأوروبية

وكاين كذلك السفير الأوربي اللي تيمثل الاتحاد الأوربي .

ولقد قامت بشأنها فروع العمل أي 7 تاع اللجن وهاد 7 اللجن تتشمل جميع القطاعات الاقتصادية (البلاد):

- اللجنة الأولى، وهي تعزيز البنية التحتية.
- اللجنة الثانية ، تكوين، تطوير التكوين المستمر
- اللجنة الثالثة وهي إنعاش الصادرات، وهاذ اللجنة على كل حال ناشطة كثير، بالإضافة إلى المجلس الوطني للتجارة الخارجية.
- اللجنة الرابعة، وهو تعزيز البنيات الأساسية التكنولوجية .
- اللجنة الخامسة، تدعيم الجمعيات المهنية جميع الجمعيات المهنية .
- اللجنة السادسة، تشخيص المقاولات حيث هنا كاين المقاولات التخصيص ديالهم وأخيرا تمويل تأهيل المقاولات، هذا هو النقطة اللي هي حقيقة مهمة جدا .

وبغيت نقول للسيد المستشار ومن خلال المجلس الموقر بأنه هاد اللجان تجتمع كل 3 أشهر ومنظمة، وهاد اللجان مترأسينها القطاع الخاص، والكتابة العامة تاع كل لجنة على حدة وزارة التجارة والصناعة هي اللي تتشرف على الكتابة والمقرر كذلك تاع اللجن، والمجلس الوطني يجتمع كل 6 أشهر وتيدير تقارير يمكن نقول بأنه للسيد المستشار من خلال المجلس الموقر بأنه الآن نقولو بأنه 70% تاع المؤسسات اللي هي تيهمها هاد العمل في نطاق اللجان ككل، ثم بالإضافة إلى هذا هو في نطاق بالطبع تاع الاعتمادات اللي عندنا تاع الاتحاد الأوربي، كما قلتو وجا في التدخل ديالكم بأن خلقنا 4 المراكز التقنية مهمة جدا اللي هي في الدارالبيضاء وهاد 4 المراكز تهتم ب 60% تاع الاقتصاد الوطني .

المركز الأول التقني وتيهم وهو تيهم القطاع تاع النسيج والملابس .

- المركز الثاني تيهم تحويل المواد الفلاحية أي كذلك مهم .
- المركز الثالث تيهم ; CHIMIE و PARACHIMIE للموارد الكيماوية ما فيهاش من الأدوية إلى آخر والمشتقات تاع الفوسفاط إلى آخره.
- والرابع وهو تيهم الميكانيك والالكترونيك اللي هو واحد القطاع على كل حال مهم جدا، وأعطى الانطلاقة ديالو الأن، والمنتوج ديالو كلو مطلوب للخارج.

هادو 4 المراكز اللي الأن جاهزة ليبقى وهو كيعاين الاعتمادات الأخيرة باش ميدا 2اللي تنتمناو باش غاد ي يعطيونا الاعتمادات في هاذ الشهور القليلة المقبلة باش يبداو هاد المراكز 4 يعملوا، وهاد

وحقيقة غادي يساهموا كثير في التنشيط للاقتصاد الوطني بصفة عامة وبصفة خاصة المقاولات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب للسيد المستشار لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد قداري:

كنشكروالسيد الوزير على هاذ التوضيحات اللي أعطى، ولكن لما كنشوفو الواقع. السيد الوزير، كنشوف بأن المقاولة المغربية كتعيش في أزمة وخير دليل هو المقاولات المصدرة، بحيث أن الآن لما كنشوفو الدرهم بالنسبة لأن جل الصادرات ديالنا كتمشي للاتحاد الأوربي، وكنشوفو الدرهم بالنسبة لأن جل الصادرات ديالنا كتمشي للاتحاد الأوربي، وكنشوفو بأنه الدرهم والأورو عندهم مشاكل الآن اللي عندها انعكاسات خطيرة على المقاولة المغربية.

لأن الحكومة كانت الله يكون في العوان، دَّاتْهَا في التوازنات المالية ديال الدولة، ولكن نسبات التوازنات الاقتصادية اللي خصها ديال المقاولة المغربية، نزيدو على هاد الشي، بأكثر ما كنتمناو كذلك ما آل إليه الحوار الاجتماعي مابين الحكومة والنقابات والمقاولة المغربية، كنستغربو للانزلاقات الخطيرة التي تعاني منها المقاولة المغربية سواء فلاحية كانت أو إنتاجية أو داخلية. لهاد المقاولة، أنه في الحقيقة إلمشات هاك، راه الثلث ديال المقاولة اللي غتبقى حية ولما كنقولو الثلث ديال المقاولة اللي غتبقى حية ولما كنقولو الثلث اللي غتبقى حية يعني أنه Chomageغيكثر وأكثر من هاد الشي الآفات غادي تكون.

وتطلبو منكم السيد الوزير توليو الأهمية القصوى لهاد الشي.

وشكرا السيد الوزير

السيد رئيس الجلسة :

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد العلمي التازي وزير التجارة والصناعة التقليدية:

الرئيس المحترم .

بغيت جوابا على السيد المستشار نقولو بأنه حنا على اتصال علاين مباشر دائم مع الجمعيات المهنية، غير الأسبوع الماضي أنتما شفتو نظمنا واحد المناظرة حول التصدير، وجات الجمعية الوطنية تاع التصدير تاع تأمين التصدير، وطلبت كثير حقيقة غير أن عندنا مشاكل الأن فيه وخاما كاينشي مشاكل كبيرة، حيث إيلا شفنا النمو غير في هاذ الشهور الأخيرة تاع الأولى تاع العام .2000 كاين هناك واحد الارتفاع تاع 7% في الصادرات ديالنا، وكاين تا بعض 9% تاع الواردات، ولهذا هاد الشي ما كافيش. حنا في المخطط المقبل اللي غادي يجي للمجلس الموقر.

غادي تقولو الكلمة فيه، حنا، حنا تنعولو باش يكون الارتفاع بالأقل 10% سنويا، بحيث خلال 5 سنوات المقبلة بغينا يكون الارتفاع تاع 50% تاع الصادرات .

حقيقة المصدرين عندهم مشاكل، الآن ماشي الدرهم، الدرهم ما دار والو، المشكل وهو العملة الأوربية اللي انخفضت بلا قياس إزاء الدولار، احنا دابا تنصدرو كذلك لأمريكا كنصدرو لأنجلترا ب livre sterlingاللي ما يطرح لنا مشكل، الدولار كذلك ما تيطرح مشكل، ولكن المشكل اللي عندنا هو بالنسبة للأورو، والآن الاتحاد الأوروبي، راهما تيشوفوا ربما تيرجعوا هما الأولين تيخصهم يراجعوا الموقف ديال العملة ديالهم اللي حقيقة هما الأولين كيخصهم يديروها، ولكن كيفما كان الحال الحكومة منكبة على هاد المشكل .

وغادي إن شاء الله بحول الله، والي بنك المغرب غادي يستقبل جمعية تاع أرباب المقاولات باش غادي يذكروا وغادي يقدموا اقتراحات و غادي يشوفو كيفاش الدولة ماشي التخفيض للدرهم، ولكن الكيفية كيفاش يمكن يكون شي تعويض بالنسبة االتصدير، باش بغينا التصدير يمشي في الإرتفاع في النمو اللي بغيناه ، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة الآن للسيد وزير التجارة والصناعة التقليدية حول الإجراءات الواجب اتخاذها لإصلاح أوضاع عاملات وعمال بعض القطاعات الإنتاجية، وهذا السؤال موجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة من طرف المستشار المحترم السيد محمد الفلاحي، كاين السيد محمد الفلاحي في الجلسة؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد الفلاحي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

السيد الوزير، هاذ السؤال اللي تنطرحوه عليك باسم الفريق الكنفدرالي، كان موجه لك في شهر مارس، إلا أنه مع الأسف بحرا، اليوم عاد باش بان طبعا ومن بعد ما تم الاتفاق ديال 19 محرم، وتنتمناو يكون الجواب في هذاالمسار ديال، إلا أنه أنا كون اتفق معيا السيد المستشار المحترم، كنا غادين تدمخو واحد، لأنه غادي يكون كتعقيب على الجواب ديالك الأخير

فلما تنشوفو الوضعية ديال العمال والعاملات والمؤسسات المغلقة، وخاصة أن السيد الوزير هو تاهو رب مؤسسات يعني عارف بالأمور، أنه تنشوفو بأنه فعلا أنه المغرب غير مؤهل باش يكون منافس، وهذا علاش تنصيبوا حنا فينا أزمات كل خطرة حنا فين ما جات شي حاجة من أوروبا احنا دايما خصنا نتبعوها وخصنا هي اتوالم معنا.

والسؤال اللي مطروح وهو تواجه بلادنا تحديات كبرى، تتطلب منها تقوية أركانها ببناء اقتصاد قار ومتكامل مضمونه احترام الإنسان واختياراته، لكن للأسف الشديد نجد أن ما تعرفه العديد من المؤسسات الإنتاجية الصناعية والتجارية وخاصة في الدارالبيضاء وفاس ومكناس من إغلاقات لاقانونية ، وغير مبررة يعرض، ويعرض وبشكل مباشر أرزاق الآلاف من الأسر إلى الضياع، مما ضاعف من حدة التوترات الاجتماعية، ناهيك عما سيترتب عن هذا الأمر من نتائج سلبية داخل المجتمع، كل هذا جعلنا أمام واقع مر لا تحترم فيه أدنى الشروط نتيجة تغييب الحوار الجدي، والمسؤول دون مراعاة حقوق العمال ولا اعتبار لالتزاماتهم العائلية.

للإشارة، فقد وجهنا ككنفدرالية ديمقراطية للشغل مئات الرسائل والمذكرات، وعقدنا عشرات الجلسات والاجتماعات مع مسؤولين حكوميين ومع أرباب عمل محليين، لكن الأمر لم يوقف هذا النزيف، فاستفحلت أوضاع العاملات والعمال أكثر فأكثر.

لكل هذا نسائلكم السيد الوزير، ماهي الإجراءات التي اتخذت لمواجهةهذه الأوضاع؟ ولاسيما وأن غير الكنفدرالية بوحدها بدون ما نذكرو النقابات الأخرى والأعداد حتى هي حدث ولاحرج عندنا مجموع المطرودين والموقوفين في مكناس **4068** بالنسبة لفاس عندنا المجموع **1560** بالنسبة للدارالبيضاء **3609**، هذا السيد الوزير هادي غير بالنسبة لهاد المدن الثلاثة، وبالنسبة للكنفدرالية بوحدها، أما إلى ذكرنا على النقابات الأخرى ولاذكرنا على المعامل اللي ماعندها نقابات فحدث ولا حرج، مع أن البطالة ما تنذكروش على البطالة اللي هي أنه فقط المعطلين ولا حملة الشواهد ولكن البطالة ديالت الناس اللي هما عملوا وما بقاش عندهم، يعني ما بقاوش يتقبلوا في أعمال أخرى، كاين اللي مدوز **30** عام وصاب راسو في الباب.

وأنت السيد تتوجه لك السؤال كوزير وكرب معمل معامل، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

السيد المستشار،

السيد الوزير غادي يجاوبك كوزير في إطار المهام التي له في إطار الحكومة.

السيد العلمي التازي وزير الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

لقد تفضل المستشار المحترم السيد محمد الفلاحي، بطرح سؤال حول الإجراءات الواجب اتخاذها لإصلاح أوضاع عاملات وعمال بعض القطاعات الإنتاجية ، أذكر السيد المستشار المحترم بأن الوزارة واعية بالدور الأساسي الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصناعية والتجارية في تنمية التشغيل وكذا تحريك القطاع الاقتصادي الوطني، وأن وزارة الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية، وبتعاون وتشاورمع جميع المتدخلين الاقتصاديين المعنيين أي رجال الأعمال، وكذلك الوزارات الأخرى المعنية تسعى لوضع إنجاز برنامج يهدف بالأساس إلى تحسين وضعية هاد المؤسسات وتقوية قدرتها على التكييف مع محيطها الخارجي الوطني والدولي.

كما تقوم الوزارة بتنسيق شهري لوضعية المؤسسات الصناعية التي تعرف صعوبات في مسيرها، إما مالية، إما اجتماعية، تتحاول حيث الوزارة هي عضو مع واحد اللجنة على الصعيد الوطني اللي تيترأسها السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية ، واللي الوزارة دائما موجودة حاضرة فهاد اللجان وتتحاو على كل حال تشوف ، وتلقى الحلول للمشاكل اللي مطروحة.

بالطبع أنا متفق معكم، السيد المستشار المحترم، بأنه كاين البعض بعض المعامل اللي هي مقفولة عندها، كانت مشاكل بلا شك مشاكل اجتماعية هي اللي خلقت لها اللي خلقت لها المشاكل الاقتصادية، كاين المعامل اللي الآن المديونية ديالهاما تتكفيش داك الشي اللي كتملك ما تتكفيش باش تغطي المديونية اللي عليها تاع الأبناك.

الوزارة اتصلت كذلك، مع وزارة المالية، ومع هاد الأبناك باش يمكن لهم يخففو العبء على هاذ المؤسسات باش يمكن لها تبقى قابطة، ولكن اللي بغيت نقول هو الآن وهانتم جات في الكلمة ديالكم، الحمدلله ربما هاد العهد داز، ودخلنا الأن لواحد العهد جديد آلا وهو ابتداء من نهار 19 أبريل كما قلتو السيد المستشار أنه من بعد الإمضاء تاع الاتفاق الثلاثي اللي توقع من طرف الحكومة ومن طرف النقابات ومن طرف كذلك أرباب المعامل أي الفيدرالية اللي تتمثل الطبقة العاملة بصفة عامة، كان القطاع الخاص أولا القطاع العام، ولكن النقطة المهمة وهو السلم الاجتماعي اللي تقرر غادي يمحي هاذ المشاكل كلها وغادي نمشيو في عهد جديد، رغم هاد الشي اللي بغيت نقول هاد الشي كاين في العالم كلو، نعطيكم غير مثال واحد المدينة في الطاليان اللي تتسمى PRATO، هاد المدينة PRATO فيها 35 ألف السكان، كاينة 3000 شركة في الشهر اللي تتفلس وكاين كذلك 3000اللي تتخلق في شهر واحد 3000 شركة في الشهر اللي تتفلس، وكاين كذلك 3000 اللي تتخلق في شهر واحد 3000 تتفلس 3000 تتعاود تتخلق، كذلك نقولو لكم بأنه كاينة 13 مليار تاع الدرهم تاع المشاريع الصناعية اللي وافق عليها اللجنة الوزارية اللي تيترأسها السيد الوزير الأول، وهاد 13 مليار تاع الدرهم غادي تخلق واحد 150 ألف منصب شغل، ولكن على 3 سنين كيخص 3سنين، ولكن هاد المعامل راه بدات تتصيب، هاد الشي بالإضافة إلى القطاع السياحي اللي كاين كذلك واحد 16مليار تاع الدرهم تاع المشاريع، والسيد وزير السياحة هاهو هنا اللي كذلك تمضات، وراهما هاد المشاريع في طريق الإنجاز.

لهذا هاد الشي كلو غادي يخلق واحد المناصب ديال الشغل، احنا على كل حال مشغولين، الحكومة كلها مشغولة والأوامر تاع جلالة الملك محمد السادس الله ينصرو تيعطي أهمية قصوى للمشكل تاع التشغيل، وحنا تاحنا متكلفين باش يمكن نلقاو على الاستثمار بهاد المناطق الصناعية تنوجدو وهاذ المشاتل المقاولات الشباب إلى أخره، هذ الشي كلو غادي يخلق واحد العدد تاع مناصب الشغل، ونشوفو كيفاش نداويوها، ولكن المشاكل الاقتصادية اللي المعمل افلس تيخصو يمشي بحالو ما بقى لو ما يديرالا فلس المعمل خصو يمشي، ولكن غادي يخلفو واحد ولا جوج ولا ثلاثة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الفلاحي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

الكلام ديالك السيد الوزير دابا إيلاسمعناه غادين نديرو الأمل كبير في المغرب، هذا مزيان، وهاد المثال اللي اعطيتي ديال ديك المدينة اللي تيتقفلوا فيها 300 هاديك ثاني ديك 300 أولا 300 دوك العمال ديالهم تيمشيوا يخدموا، المشكل حنا عندنا هادوك فين، راهم معتصمين، راه ما كاينش حلول، راه وزارة الصناعة والتجارة ما تنحضرش حتى للجان اللي تدار في العمالات تتكون غايبة لجان الصلح، ما تتعطيناش رأيها، وحتى لجات ما تدريش، وحيث هي له لي معنية بالأمر، واحنا فاش تنقولو بأنه هاد العمال، وهاد العاملات اللي هما يمكن لهم يكونوا أبناء أي واحد فينا هنا وخوت أي واحد فينا هنا، هادو راه قلت لك السيد الوزير راهم كاين اللي عندو 30 عام في الخدمة في العمل ،والصباح أصبح في الشارع فين غادي يمشي، واش غادي يقبلو خدمة أخرى ما غاديش نقولو، ودوك اللي عندهم تقليص ساعات العمل

وتنعرفو واحد العدد ديال الحيل واحد العدد ديال التلاعبات وواحد العدد المناورات على القانون، يعني الناس هنا مبدعين في المغرب، ولا ومطورين أكثر....

السيد رئيس الجلسة :

تنسمعو السيد المستشار:

السيد المستشار، الميكرو غادي اجيو للمنصة، السيد المستشار تفضل السيد المستشار في هاد الأمور ما تتحكمش فيها الرئاسة، لأن القضية تقنية .

المستشار السيد محمد الفلاحي

الحقيقة راه في البلاد، راه ما غاديش يمكن لنا، نكونو منافسين، وما غادي يمكن لنا ندير وحتى شي حاجة إلا ما كانش عدالة، عدالة اجتماعية عدالة اللي تصون المقاولة، ولكن في نفس الوقت تضمن حقوق العمال، واللي تنطلبو من السيد الوزير أنه هاد الاتفاقية تاع 19 أنها تطبق لأن الإضراب ديالنا مؤجل. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

بغيت غير الحقيقة، نقول للسيد المستشار، ومن خلاله المجلس الموقر بأنه حقيقة الاتفاقية مهمة جدا اللي تمضات أخيرا، واللي كاين فيها واحد البند اللي غادي تكون واحد اللجينة اللي غادي تمشي للأقاليم،وغادي تشوف المشاكل المطروحة في كل إقليم على حدة، وغادي تحاول تحل هاد المشاكل كلها، واللي نتمناو على ربي بأنه الإنسان لابد يكون دائما في تفاؤل مزيان ما يمكنشاي يكون متفائل للخير في المستقبل، وغالبا غادي يلقاو حلول لدوك المشاكل اللي هي مطروحة، ولكن الميت ما يمكنش لو يحيا، أنا تنقول لكم الحقيقة، يعني واحد المعمل اللي مات فضى افلس مولاه وداو لو الديور ديالو، وداو لو الأملاك ديالو ما بقى لو ما يحل داك المعمل، ولكن مقابل غادي نحلو معامل أخرى إنشاء الله بحول، وهذا علاش تنشجعوا هاد الاستثمارات، وتنحاولو، ربما غادين نديرو حتى البناءات تاع المعامل غادين بنيوها باش المستثمرين اللي غادين يجيو غادي يجيو يلقاو ماشي غير الأرض يلقاو البني، باش يجيو يستثمروا، ثم زيادة على هذا وهو سيدنا الله ينصرو ملي ترأس الجلسة الافتتاحية تاع المخطط،أعلن على ميثاق خاص بالمقاولة الصغرى والمتوسطة، كذلك الحكومة منكبة الآن على هاذ المشروع، واللي غادي يخرج واحد الميثاق تاع الاستثمار خاص والمقاولة الصغرى والمتوسطة، وهاد المقاولات الصغرى والمتوسطة هي اللي غادي تخلق واحد العدد كثير تاع مناصب الشغل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

الآن، أستسمح المجلس الموقر، هناك طلب موجه إلينا من طرف السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، نلتمس إذا سمح السيد وزير السياحة، والسيد وزير الصحة أن أتقدم للسؤال الموجه إلى السيدة كاتبة الدولة الأستاذة الشقروني المكلفة بالمعاقين، نظرا لارتباطها بالتزامات هامة ، تلتمس من المجلس الموقر أن يسمح بتقديم هذا السؤال الذي هو في آخر جدول أعمال هذه الجلسة فإذا سمحتم.

السادة المستشارين،

السادة الوزراء.

إذا كانت من باب اللباقة أن نتعامل بنوع من التسامح بيننا، الكلمة لصاحب السؤال الموجه إلى السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني المكلفة بالمعاقين حول معاملة المعوقين للمستشارين المحترمين السادة أحمد المالكي، أحمد الجغيري ومحمد برقية ،

الكلمة للسيد المستشار السيد أحمد المالكي

السيد المستشار.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

لقد شكل القرار الملكي السامي القاضي بإحداث مندوبية سامية للأشخاص المعوقين بتاريخ 30 مارس 1994 مبادرة والتفاتة كريمة تلته مبادرة علمية لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده، إلا أن الحكومة لم تستطع بعد ترجمة الرغبة الملكية الكريمة إلى سياسة شمولية تتصدى لمشكل التلاعبات في تسليم بطائق الإعاقة وتعثر وتنفيذ الولوجيات في ميادن النقل المعماري والاتصال، مما يعني محدودية الخطوات الحكومية في هذا المجال، وعليه فإننا نتساءل : ماهي الإجراءات العلمية التي ستتخدها في هذا المجال؟ وعليه فإننا نتساءل : ماهي الإجراءات العملية التي ستتخدها الحكومة لتجاوز هذه المشاكل؟ وهل تفكر الحكومة في إدماج مشاكل المعاق في المهجر الذي يعاني كثيرا خصوصا عندما يهم بزيارة وطنه، فيتغير عنه كل شيء ويعاني الأمرين، غياب أي امتياز خاص في معاملة المعاق وطنيا وعدم وجود أي اهتمام للمعاق المغربي المهاجر عند دخول أرض الوطن؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيدة كاتبة الدولة،

السيدة نزهة الشقروني كاتبة الدولة لدى وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني، المكلفة بالمعاقين

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أتقدم بشكري لمجلس المستشارين، وكذلك إلى الزملاء الوزراء لقبولهم على أنني ندوز قبل منهم.

فيما يخص السؤال الشفوي، اللي تقدمتي به السيد المستشار، وأنا شاكرة لكم على هذا السؤال، بغيت نقول على أن هاد السؤال فيه في الحقيقة 3الجوانب، كاين مشكل التلاعبات المتعلق بالبطائق، مشكل الولوجيات، مشكل المعاقين بالمهجر عند دخولهم المغرب،

فيما يتعلق بالبطاقة بغيت نذكر أولا على أن هاد مسألة البطاقة تطرقت لها في عدة مرات سواء أمام مجلسكم الموقر، أو أمام مجلس النواب لاعتبار الأهمية اللي خلقتها هاذ البطاقة والاهتمام اللي خلقتو هاد البطاقة، بغيت أولا نذكر بأن هاذ البطاقة كتلقى السند القانوني ديالها في قانون الرعاية الاجتماعية، وفي المرسوم التطبيقي اللي طلع في سنة 97، ماكاينش هناك تلاعبات، كاين هناك المرسوم التطبيقي اللي كيحيل الأعمال بهاد البطاقة على لجان ثنائية، وكيحل الأعمال بهاد البطاقة وخصوصا الامتيازات اللي كتخولها وكنعمل امتيازات كذلك على حوار واتفاقيات ثنائية.

هذا من جهة ومن جهة أخرى كان ولابد مع السيد وزير الصحة أننا نطلعو واحد المجموعة المقاييس نبداو كنوزعو الملفات، والملفات عرفت تزايد كبير نظرا أولا لأن المعاقين في بلادنا كيشكلوا ما بين 7 و8% بالنسبة لساكنة المغرب، ومن جهة أخرى لأنه كانت واحد الإشاعات كبيرة وحول امتيازات خيالية وهمية، اللي غادي تكون عندو البطاقة غادي تعطى لو ما عرفتشي أشنو إلى آخره، الشيء اللي خلي أن الطلبات كانت كتزايد، احنايا بطبيعة الحال، كتابة دولة فيها 22 إطار و 56 ما بين كلشي كنشتغلو انطلاقا من إمكانياتنا البشرية في علاقتنا مع وزارة الصحة في اللجنة المركزية اللي كتجتمع 5 المرات في الأسبوع بالإضافة للعمل ديالها في المركز الاستشفائي، فهذا خلى أننا استقبلنا أكثر من 400 ألف طلب، ولكن ما قدرناش تبثو في أكثر من 50 ألف الشيء اللي دفعنا أننا حاولنا نعملو قراءة جديدة للقانون، وباتفاق مع السيد وزير الصحة تم الاتفاق على أنه غادي تشكل لجان مركزية، لجان جهوية باش نخفو العبء على اللجنة المركزية ونسرعو في الوتيرة هادي النقطة الأولى.

فيما يخص الولوجيات، الولوجيات كذلك تحدث عليها مرارا وكنا وعدنا أننا غادين نبلوروا واحد المشروع قانون علاش لأن أولا قانون الرعاية الاجتماعية كينص على الولوجيات، ولكن أكتفى بالنص فقط على الولوجيات المعمارية في حين أننا تصورنا هو تصور شمولي عكس على ما جا في السؤال ديالكم، بالعكس عندنا سياسة شمولية

واستراتيجية واضحة المعالم، واللي الولوجيات كتهتم ماشي فقط بالمعمار، ولكن كذلك بالمواصلات وبالتواصل، وقدمنا مشروع اللي كان من المفروض يتقدم في نوفمبر، يتعرض على الحكومة وحنا الآن مازالين كنتظروا.

كاينة مسألة ثالثة ، وهي المسألة ديال المهاجرين، احنا اللي كنقولو على أنه حنا ملتزمين أولا بالقوانين الداخلية وملتزمين كذلك باتفاقيات دولية اللي كتحت على المعاملة ديال الأشخاص المعاقين سواء كانوا داخل الوطن، أو اللي هما مغاربة خارج الوطن، وأنا تكلمتو كذلك فهاد الاتجاه عن الامتيازات فقط كنقول أن هادي كنعتبروها حنا حقوق والعمل ديالنا كيتجه أنها تصبح حقوق باش تضمن المواطنة ديال الشخص المعاق أينما كان.

وشكرا السيد الرئيس ، السيد المستشار،

السيد رئيس الجلسة :

الكلمة لكم في إطار التعقيب، السيد المستشار المالكي.

المستشار السيد أحمد المالكي:

شكرا السيدة كاتبة الدولة المحترمة على هاد التوضيحات.

صحيح أن مجهودات تبدل على مستوى القوانين والتشريعات، لكن على أرض الواقع لا يلمس المعاق أي تحسن بالرغم من التعليمات والرعاية المولوية السامية لجلالة الملك الواردة في هذا الشأن.

وبخصوص المعاق المغربي في المهجر، فقد توصلت بالعديد من الشكايات في الموضوع، بحيث يلاحظ عدم عنايتكم بوضعيته عند العودة إلى أرض الوطن ، بحيث لا يجد التجهيزات الضرورية الخاصة بالمطارات والموانئ كالممرات والمرافق الموازية، لذلك وحتى في الحياة العامة، دون أن ننسى تشكراتنا لمؤسسة الحسن الثاني للمجهودات الجبارة التي تقوم بها في الموانئ والمطارات، في حين نلاحظ في بلدان الجيران وبخاصة الدول الأوربية المجاورة يلاقي الشخص المعاق معاملة متميزة تسودها العناية الفائقة والتدابير اللازمة للعيش الكريم كمواطن يستفيد من حقوق المواطنة على بلده.

فكيف يعقل السيدة كاتبة الدولة، نحن في بلد إسلامي أن لا نولي العناية اللازمة والضرورية لهؤلاء المواطنين ، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

لكم الكلمة السيدة كاتبة الدولة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني المكلفة بالمعاقين:

شكرا السيد المستشار،

بالفعل حنا كنعتزو بالدعم ديال صاحب الجلالة، لأننا كنعتبروه أكبر حافز لنا واللي في الحقيقة كيخلي لنا كنشتغلو بدون توقف وبواحد الإرادة قوية.

فيما يخص المسالك اللي كتكلمو عليها في الموانئ، فأنا كنتفق معك على أن هاذ الموانئ، في الحقيقة فيها إقصاء للشخص المعاق، ولكن كنأكد لك أنا ماشي مسؤولة عليها لأنها تبنات هذه سنين ما كانتش كتابة الدولة هناي، بالفعل أن هذا علاش هذا كان غايب على الوعي ديالنا، الأخذ بعين الاعتبارو البعد ديال الإعاقة، الآن اعلاش حنا عملنا قانون، وطرح علي أنني نقدمها في المخطط الخماسي، ولكن رفضت أنني ندرجها فقط في المخطط الخماسي، بغيت يكون قانون باش تكون أرضية اللي هي قانونية صلبة، صلبة اللي غادي تبقى دائمة واللي غادي تحمي الشخص المعاق مع العلم أن القانون ما كيكونش عندو الأثر الرجعي، وخصوصا أن التكلفة المالية باهضة إيلا بغينا هادوك LES ÉDIFICES PUBLIQUES أننا نعاودو نعملو لهم ولوجيات، فاللي كنتمناو وهو أن المستقبل كلهم وللمستشارين والجماعات المحلية عندها دور كبير تلعبوا الترخيص ديال البناء خاصو يكون دائما يكون مرتبط بالمسألة ديال الولوجية واش كيحترمها أولا ، وهادي مسألة اللي كيخصها ماشي غير هي تقنية ومادية فقط، ولكن كذلك حضارية لأنها مرتبطة بالعقليات، وهذا عملنا جميع، ولهذا كنتكلمو على شراكة وعمل اللي نقدرو نجزوه جميع، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيدة كاتبة الدولة.

ننتقل الآن إلى السؤال الموجه إلي السيد وزير السياحة حول إنعاش الحركة السياحية لبلادنا للمستشارين المحترمين السادة، عمارة الحاج، عمارة، محمد الجوهري، لحسن بوعود ومحمد الفضيلي .

الكلمة لأحد وكذلك المستشار السيد المنصوري.

المستشار السيد محمد المنصوري..

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

عرفت الحركة السياحية ببلادنا هذه السنة والحمدلله، انتعاشا ملحوظا مقارنة مع السنوات الفارطة، حيث لوحظ ارتفاعا نسبيا في عدد السياح الأجانب وكذلك بعض التحسن في الاستثمارات التي حضي بها هذا القطاع الحيوي للاقتصاد المغربي.

وهذا الارتفاع في عدد السياح، جاء نتيجة لبعض المعطيات الإقليمية الظرفية وخاصة الكارثة، التي حالت بتركيا، إذ أن هذه الأخيرة تستقطب عادة نفس الشريحة من السياح وخاصة الأوربيين منهم، إضافة طبعا إلى مجهودات الوزارة الوصية، لكن بالرغم من هذه النتائج الإيجابية، فيجب الحث على ضرورة العمل للارتقاء لهذا القطاع إلى مستوى أرفع بالنظر إلى المؤهلات التي يتوفر عليها المغرب، والتي لا تقل أهمية على الإمكانيات السياحية التي يتوفر عليها المغرب، والتي لا تقل أهمية على الإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها بعض الدول المتوسطة، هذه الدول التي تستقطب أضعاف عدد سياح المغرب، لذا نسائلكم السيد الوزير عن التدابير التي تنوون اتخاذها لتطوير الأنظمة والقوانين قصد استقطاب رؤوس الأموال، وكذلك المحافظة على المستثمرين الموجودين بالمغرب؟ ثم عن الكيفيات التي سيتم بها تطهير السياحة من كل المتطفلين والطفيليين؟ وكيف السبيل إلى تحقيق مشروع 10ملايين سائح في السنة؟ وماذا أعددتم للسياحة الداخلية؟ وماذا عن السياحة الجبلية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم، محمد المنصوري.

الكلمة للسيد وزير السياحة.

السيد حسن الصبار وزير السياحة:

شكرا للسيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

جوابا على سؤال المستشارين المحترمين، بغيت أولا باش نأكد معهم على النمو والانتعاش اللي عرفتو السياحة خلال السنتين الماضيتين أي 98 و99، حيث أنه ازداد عدد السواح بما لايقل 10% في 98 و 18% في 1999اللي وصلنا فيه 2الملايين و354 ألف سائح دولي، إضافة إلى 270 ألف سائح ديال العبور، وكذلك السياح المغاربة المقيمين في الخارج اللي وصل تقريبا مليون و600 ألف واللي إيلا خدينا غير السياحة الدولية اللي جلبت من العملة الصعبة 19 مليار و300 مليون درهم أي بالزيادة ديال15% لتضاف إلى الزيادة ديال 19%سنة 98، حيث أنه السياحة أصبحت لأول مرة المداخيل ديالها تجاوزت التحويلات حتى المواطنين المغاربة بالخارج.

وشخصيا لا أتفق بأن هذه النتيجة هي نتيجة عن الكارثة اللي عرفوها بعض الواجهات السياحية كتركيا لأن الزبناء ديال تركيا الأغلبية ديالهم هم الألمان والألمان في ركود، وأظن حسب المحللين كلهما أن هاد الانتعاش هو ناتج عن مجهودات القطاع العام، والقطاع الخاص، وتيجي التفسير ديالو موضوعي في الاستقرار اللي تتعرفو بلادنا ، وتحسين صورة المغرب بالخارج، يكفي الإصلاحات السياسية، وإرساء دولة الحق والقانون الموازي للتعيين ديال حكومة التناوب اللي هو من الإنجازات للمغفور جلالة الملك الحسن الثاني تغمده الله برحمته، والإنجازات اللي بوركت بالأعمال والإشارات اللي تيعطيها سيدنا الله ينصرو.

والدليل على أن هذا الانتعاش ليس هو ظرفي فيه الطلب وهو انتعاش اللي كيواكبو كذلك، واحد الانتعاش في العرض، حيث أن هاد السنة عندنا ما لايقل عن 20 ألف سرير اللي هي في طور الإنجاز،

واللي غـادي تشـوف النور خـلال السنوات الثـلاثة المقـبلة، هذا والإحصائيات اللي حنا عندنا الآن في 4 أشهر الأولى تبين بأن عدد السواح تزايد ب 14% وعدد المداخيل السياحية بالعملة الصعبة كذلك ارتفعت بما لا يقل 15%، ووعيا من وزارة السياحة بالأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في النسيج الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا، فهناك استراتيجية اللي هي واضحة، واللي كنا اعلنا عليها في المخطط الخماسي واللي غادي تجي المناسبة باش غادين نعرضها على مجلسكم الموقر، وغادي توضح، فالعدد ديال الهدف الأساسي ديال الاستراتيجية على المدى القصير، وهو استرجاع الحصص الضائعة وصلنا له والهدف على المدى المتوسط هو 4 ملايين سائح بخصوص العشر ملايين في أفق 2010، فهذا هدف اللي تقدموا به المهنيين ، واللي حنا تدرسوه، تنشوفو أشنوهي الإمكانيات، لأن ما غاديش نبقاو تنحسبو بحدنا، كذلك خصنا ناخدو بعين الاعتبار الإسقاطات اللي معمولين من طرف الدول الأخرى، ومن طرف كذلك المنظمة العالمية للسياحة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير.

التعقيب للسيد المنصوري ، تفضلوا

المستشار السيد محمد المنصوري

شكرا للسيد الرئيس،

شكرا للسيد الوزير،

على هاد الجواب ديالو اللي هو في الحقيقة جواب شفاف مطمئن، تبين لنا تيبشر بالمستقبل، إنشاء الله، ديال السياحة في البلاد ديالتنا، إلا أنه السيد الوزير كنلاحظو حنا الناس ديال العالم القروي، أن السياحة الجبلية مهمشة ومهملة وأنتم أدرى السيد الوزير بهاد المنطقة وبهاد العالم هذا بحيث حتى انتما تيظهر لي أنكم منها.

الحكومة حاليا تتبذل مجهودات جبارة، إلا أن هو حتى حاجة ما تنشوفوها ، جاية باش تلقى التشجيع، كما قلت لكم السياحة الجبلية، بحيث أنه لحد الساعة، لما وجد ناش المرافق ولا الأراضي والضو والماء أو يعني الكهرباء وجميع الطرق اللي تتعجل على أنه هاد السياحة الجبلية تزدهر وتكون عندها مكانة في وسط البلاد كأختها في الداخل، والسؤال ديالي كان موجه ومخصص ومركز على العالم القروي وعلى السياحة الجبلية، تنطلب من السيد الوزير باش يوضح للسادة المستشارين.

هاد الموضوع هذا ويشفي غليلنا في هاذ الموضوع، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

الكلمة لكم السيد الوزير،

السيد وزير السياحة:

حقيقة أن السياحة بعد أولا السياحة الجبلية والسياحة القروية بصفة عامة فعرفت واحد التطور في هاذ السنوات الأخيرة، حيث أن العدد ديال السواح اللي تيتعطاو للسياحة الجبلية كان تقريبا هادي واحد 5 سنين 8000، اليوم أكثر من 100,00 إذا أخدنا السياحة القروية بصفة عامة، حيث أن هناك مركز ديال تابنت في الناحية ديال أزيلال اللي كيكون مرافقين جبليين واللي كذلك عليه طلب وكذلك هناك مأوي في السياحة القروية والسياحة الجبلية اللي تتقطع الأطلس الكبير وماشية كذلك في الأطلس المتوسط.

والأسبوع هادي يوم السبت والأحد كنت في الناحية ديال ورزازات وزاكورة، فتقريبا الطاقة الإيوائية اللي كاينة للسياحة القروية تتعدى الطاقة الإيوائية المصنفة اللي تنحدثوا عليها، وزرت واحد القصبة اللي تقريبا قصبة قديمة فيها تقريبا الخيام اللي تيستوعبوا تقريبا 100 ليلة سياحية، وهاد المأوى ، وهاد القصبات وهاد الديور تتزاد بكثرة، وهناك دراسة على السياحة القروية بالشمال واللي غادي نحاولو باش ندوزو للتطبيق، كما أن هناك يوم دراسي اللي مقرر في أكادير حول التنمية ديال السياحة القروية، فالسياحة القروية والسياحة الجبلية تنعطيوها الأهمية، وتنعرقوا بأنه هادي أولا من الاستثمارات اللي تيمكن المقاولة المتوسطة والصغيرة اللي يمكن لها باش تضبطها واللي يمكن لها باش كذلك النفع ديالها يكون عام، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الرئيس

وصل إلى المجلس السيد وزير العدل،

السيد المستشار ترغبون في تقديم سؤالكم لكم الكلمة.

المستشار السيد الحبيب الزويكي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمون،

لا يخفى على سيادتكم، ما للعدل من أهمية ، فالعدل أساس للملك كما يقال، فطبيعي إذن أن توفر الدولة آليات العمل للمواطنين و غير أن ماهو ملحوظ أن محاكم الاستئناف نخدوه على رؤوس الأصابع، الشيء الذي يشكل على الدوام هاجسا للموطنين في جميع أنحاء المملكة، إذ يضطر المواطنين لقطع مسافات طويلة جدت مما يخلق متاعب مادية ومعنوية للمتقاضين والمحامين على حد سواء، إذن بعض المحامين يستعصي عليهم حضور بعض الجلسات في حالة تزامن في انعقاد جلسات بالمحاكم الاستئنافية والابتدائية في آن واحد، مما يؤدي إلى ضياع حقوق المتقاضين وتوتر العلاقات بين المحامين وموكليهم، وخير مثال على ذلك سكان جهة گلميم السمارة المكونة من أقاليم گلميم، طانطان آسا الزاك والسمارة الذين يضطرون للسفر إلى مدينة أگادير مقر محكمة الاستناف والتي تبعد عن بعض الأقاليم بحوالي 600 كلم، ويضطرون بالتالي إلى تحمل أعباء مادية كبيرة في السفر إضافة إلى حجز فنادق، إضافة إلى أن هناك مشاكل كبيرة تبعد على الملل واليأس في نفس المتقاضين.

يضاف إلى ذلك أن الطاقة الاستيعابية لمحكمة الاستئناف بأگادير لا تتحمل مشاكل حوالي 13 إقليما، مما أدى إلى ظهور صعوبة كبيرة تواجه الهيئة القضائية لكثرة الملفات المعروضة عليها، مما سبب تأخيرا كبيرا للبث والتفداول بشأنها طبقا للقانون، لهذه الأسباب أسألكم السيد الوزير المحترم، هل تنوي وزارتكم إحداث محاكم استئنافية، وخاصة مدينة گلميم عاصمة الجهة؟ وماهو برنامج الحكومة في هذا الصدد؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد للمستشار، الكلمة للسيد وزير العدل.

السيد عمر عزيمان وزير العدل:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

أجدد الاعتذار على التأخير، والشكر للسيد الرئيس على حسن تفهمه، كنشكر السيد المستشار على هذا السؤال، وبطبيعة الحال كنتفهم الانشغالات ديالو وهي في الواقع انشغالات ديال يعني عدد ديال المناطق وعدد ديال الجهات.

أعتقد أنه من الأساسي من الضروري أنه نوضحو وهادي مناسبة، وكنشكر السيد المستشار اللي اعطاني هذه المناسبة، نوضحو 2 أو 3 ديال النقط اللي هي نقط أساسية.

النقطة الأولى هو أن حقيقة مبدأ تقريب القضاء من المتقاضين، وهذا شيء مهم وأنه المغرب بدل مجهودات جبارة ، فهاد الاتجاه بحيث أنه كنوجدوا واحد العدد لابأس به ديال محاكم الاستناف اللي حقيقة ما عندهاش العدد د القضايا اللي كيبرر وجود المحكمة الاستئناف، حيث أنه في الاتجاه ديال تقريب القضاء من المتقاضين مشينا ومشينا بعيد، ولكن هاد المبدأ ديال تقريب القضاء من المتقاضين ، ماخصناش ناخدوه دائما بالمعنى الجغرافي فقط. عندو بعد واللي هو بعد كيفي اللي هو أساسي ، وهو تقريب العدل من المتقاضين والبرنامج ديال إصلاح القضاء اللي احنا كنطبقوه الآن، واللي السادة المستشارين ساهموا بوسائل مختلفة في إعداد وفي صياغتو، هاد البرنامج هذا كان كيركز بالأساس على هاد الجانب ديال تقريب العدل من المتقاضين. ماشي تقريب البنايات والمحاكم، وهذا هو اللي جعلنا اعطينا أهمية كبيرة لتوفير الموارد البشرية، وكذلك توفير وسائل العمل للقضاة، وكذلك توفير تكوين في المستوى المطلوب، وهذه هي الاتجاهات اللي كنعملو بهدف الرفع من طبيعة الحال من مستوى العمل القضائي.

لكن رغم هذا مهتمين بالجانب الجغرافي، وإن كان هو الآن البرنامج يعني ماشي في الصف الأول، ولكن مهتمين به، حيث أنه الآن

متوفرة الوزارة على دراسة اللي هي كتوضع المقاييس والمعايير ديال خريطة قضائية جديدة اللي كناخدو فيها بعين الاعتبار بطبيعة الحال، العدد ديال السكان، عدد القضايا نوعية القضايا الطبيعية الإجتماعية ديال السكان لجوءهم أو عدم لجوءهم للمحاكم أو إلى آخره، وعلى ضوء هاذ المعطيات، الأن كنظرو لوضع خريطة جديدة بالنسبة للمغرب، وفي هاذ الإطار جا مثلا قرار ديال إضافة محاكم تجارية جديدة اللي احنا مقبلين عليه إن شاء الله، واللي غادي يتطرح عليكم المشروع، وفهاد الإطار كذلك إحداث محاكم استئناف إدارية جديدة ، هذا هو المقاربة، يعني اللي حنا غادين فيها، ما كنقلوش أنه هاد الجانب هذا مهم، وأنه مهم ولكن مهم جدا، ولكن تقريب العدل من المتقاضين هو أهم في الظرف الحالي، وهذا ما كيمنعناش باش نستمرو في الجانب الثاني. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

الكلمة للسيد المستشار من أجل التعقيب.

المستشار السيد الحبيب الزويكي.

في البداية، السيد الوزير، أشكركم السيد الوزير، على تفهمكم للمشاكل، ولكنه وجدنا الحل لبعض فيما يخص المحاكم، تطرقتو السيد الوزير للنقطة الأولى في مبدأ تقريب القضاء جهة گلميم السمارة، السيد الوالي وفر البناء لمحكمة الاستناف. اللي كنطلبو.السيد الوزير، هو تعجيل محكمة الاستناف، لأنه حقيقة حنا راه مضررين بزاف لأنه حقيقة حناراه مضرين بزاف لأنه تنشوفو 600 كيلومتر و 600 كيلومتر للمواطنين وصعبة للمحاكم كذلك والمحامين مامنو هاك، مامنوهاك ، لذا نطلب منكم السيد الوزير التعجيل بهاد محكمة الاستناف گلميم موفر فيها جميع الشروط فيها 5 الأقاليم وانتما كتشوفو الأقاليم بعيدة ، والسيد الوالي وفر لكم جميع البنايات ديالها، لذا تنطلبو من السيد الوزير بتعجيل هاد المحكمة الاستنافية ، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار.

ننتقل الآن إلى سؤال موجه إلي السيد وزير السياحة حول ظروف استقبال السياح الأجانب بالموانئ للمستشارين المحترمين، السادة سعيد العروي، سعيد اللبار، محفوظ امكرود، عبد المجيد المهاشي، حمادي مورو وادريس مرون.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لطرح السؤال.

المستشار السيد سعيد العروي:

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

من المصادر الهامة التي تعتبر مورد أساسي للعملة الأجنبية ببلادنا، الصناعة السياحية بمختلف مشاربها، ورغم أهمية هذا المصدر فإن السياح الأجانب والذين هم محور هذه السياحة مازالوا يستقبلون في الموانئ التجارية شأنهم شأن أي بضاعة ترد من الخارج، ويطأون تراب بلادنا داخل هرج ومرج الرافعات والحاويات أي les conte-naires، والشاحنات وغيرها، بدل أن يستقبلوا في أرصفة خاصة تتوفر على شروط الضيافة المغربية خصوصا ، وأن مستعملي هذه السياحة هم من الجيل الثالث، مع العلم أن جل الموانئ تتوفر على إمكانيات مادية، وإذا تمعنا شيئا، السيد الوزير، أن هاد السائح عندما ينزل من الباخرة ويريد أن يخرج من الميناء تكون هناك مسافة كثيرة يمر فيها، وأمام الصناديق، أمام الرافعات وأمام جميع الوضعية غير مشرفة لاستقبال هذا السائح.

السيد الوزير،

من هذ الأجل من هذا المنطلق نطرح السؤال، ماذا أعدت وزارتكم بتنسيق مع الوزارات الأخرى المعنية لتدارك هذا النقص على مستوى الموانئ المغربية عامة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد وزير السياحة.

السيد حسن الصبار وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

جوابا على السؤال اللي تقدموا به السادة المستشارين، بغيت ماغاديش نأكد على الإنتعاش الله عرفتو السياحة حيث كنا جاوبنا عليه في السؤال الأول، ونذكر في البداية أن عملية استقبال الزوار الوافدين على بلادنا بمختلف نقط العبور بما فيها الموانئ تتساهم فيه عدة إدارات والسلطات اللي تتعمل في حوض التعاون والتشاور والتكامل في إطار اللجنة الوزارية المشتركة حول النقل، وكذا في إطار العملية ديال العبور اللي تتسهر عليها مؤسسة الحسن الثاني اللي تكلم عليه قبل قليل أحد المستشارين،

ولعل الموقع الاستراتيجي للمغرب، وقربه من أوربا اللي تعتبر الخزان العالمي المصدر للسياح، يؤهله لاستقبال أفواج متزايدة من الوافدين عن طريق الموانئ،حيث تتشكل حصة النقل البحري في حركة المسافرين الدوليين دخول وخروج تقريبا **30%** خلال سنة **1999**، وفي هذا الإطار ووعيا بأهمية الاستقبال في المجال السياحي ومدى تأثيره على نسبة عودة السياح، فوزارة السياحة كتعمل بتعاون مع الإدارات المعنية والمؤسسات المعنية على اتخاد جملة من التدابير في إطار اللجنة الوزارية المشتركة ديال النقل اللي تكلمنا عليها، وكذلك إثر اجتماعات اللي كتكون عند عملية العبور، وهنا اتخدت عدة إجراءات منها تحسين بنية وتجهيزات الاستقبال إلى مستوى الموانئ وتوعية وتحسين الأطر والعاملين المكلفين بالمراقبة وحثهم على توفير الأجواء المناسبة لاستقبال المسافرين، وإحداث ممرات.

ولما توصلنا بالسؤال، راسلت الوزارة، مكتب استغلال الموانئ، وطلبت منو إعطاء الأهمية لهاد الموضوع، وأكدت لنا وأكد لنا المكتب ديال الاستغلال بأن هناك ممرر بخصوص خاصة ميناء ديال طنجة اللي هو ديال المسافرين، وهناك كذلك المشروع ديال أشغال الميناء على المحيط الأطلسي اللي غادي يتخصص للبضائع، وغادي يتخصص للحاويات ديال البضائع، في حين أن الميناء الحالي ديال طنجة تيمكن له باش يتخصص إلى المسافرين والسياح الذين يقومون بجولات بحرية سياحية وترفيهية.

السيد رئيس الجلسة

الكلمة للمستشار السيد سعيد اللبار قصد التعقيب.

المستشار السيد سعيد اللبار

شكرا السيد الرئيس،

إخواني السادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

حقيقة أن السؤال تيهم مكتب استغلال الموانئ، ولكن تنتعاملوا في إطار اللجنة باش نحثو على تحسين الاستقبال، وشكرا.

تنشكرو السيد الوزير على الجواب ديالو، فالموضوع أكبر من ظروف استقبال السياح بالموانئ لأمر خطير وخطير جدا، يهم الالتزامات التي عبرت عنها الحكومة أكثر من مرة، حيث التزمت أمام هذا المجلس الموقر تخليق الحياة العامة وإصلاح الإدارة فاين نحن من الإصلاحات وهل هذا معقول ونحن في الألفية الثالثة، كيف يمكن التخليق ونحن نلاحظ كل يوم، كل مناسبة يخرق القانون كبح حرية التعبير وعدم احترام مبدأ الحريات العامة، كيف يمكن أن ننهض بقطاعنا السياحي وحقوق العمال والفاعلين تصخم كل يوم وهاذ الحكومة بممارسة هاذ التعسفية يمكن أن تدعم المسيرة الديمقراطية ببلادنا علما أن السياح الأجانب يتعرضون لمضايقات مستمرة من بعض العناصر الغير مسؤولة بالموانئ المغربية، أين هو التخليق وأين هو الإصلاح؟ وإلى متى ياحكومة التناوب ستمضين نائمة وغائبة عن المشاكل الحقيقية التي يعاني منها الشعب المغربي وشكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير السياحة للجواب.

السيد وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس.

الله يهدينا واخلاص لأنه في الحقيقة باغي نجلبو السواح ونستقبلوهم ما خصناش نديرو واحد الخلط وواحد التشويش وحقيقة خصنا نعاونو السائح، وخصنا كلنا نتعاونو ونعطو واحد النظرة للبلاد، ديالنا اللي كما قلت أن هاذ الانتعاشة ديال السياحة اليوم هي نتاج الإصلاحات السياسية اللي تعملت في بلادنا ديال إرساء دعائم دولة الحق والقانون وهذا اللي جعل الوثيرة ديال النمو في السياحة في هاذ السنين عرفت وثيرة مرتفعة واللي تيخصنا نغزوها ونبينو الوجه الحقيقي ديال المغرب لدى السواح وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير.

الآن ننتقل إلي السؤال الموالي الموجه إلي السيد وزير الشؤون الثقافية، وهناك اعتذار للسيد وزير الشوون الثقافية، إذن الموضوع سيتأخر إلى جلسة لاحقة، السؤال الذي بعده موجه إلى السيد وزير الصحة حول معاناة مرضى السكري للمستشار المحترم، السيد ادريس بوجوالة، الكلمة للمستشار لعرض سؤاله.

المستشار السيد ادريس بوجوالة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

الأخت والسادة المستشارين،

الحقيقة، الكل كيعلم الأهمية تاع هاد الموضوع، ولربما المعاينة ديالي لبعض الحالات هي اللي جعلتني نطرح هاد الموضوع ونتمنى من السيد الوزير نكونو في نفس الاتجاه.

فانطلاقا من البرنامج الحكومي الذي تؤكد فيه الحكومة على العناية والاهتمام الكبيرين بالقضايا الاجتماعية للمواطنين، وتمشيا مع النهج التنظيمي والخدماتي الذي تنهجه وزراتكم ، والذي تسعى من خلاله إلى تكافؤ فرص الاستفادة من الخدمات الطبية واللي تتطلب مصاريف باهضة للعلاج أو الوقاية.

ولعل الاهتمام الذي أولاه صاحب الجلالة نصره الله إلى الحالات والمسائل الاجتماعية، تعتبر إشارة واضحة لنسير على نفس النهج سواء أنتم كحكومة أو هيئة تنفيذية ، أو نحن كبرلمان أو هيئة تشريعية.

ويعتبر مرض السكري من الأمراض المتفشية والمستعصية والتي تفرض على المصابين بها تكاليف فوق طاقتهم، وأغلبهم سواء مسنين أو محتاجين أو متقاعدين، ومن باب المسؤولية كذلك وحتى أضع السيد الوزير في الصورة، لقد أجريت بحثا في الموضوع بالجهة التي أمثلها وأعني بذلك الجهة الشرقية، بالضبط في عمالة وجدة أنكاد وجالست بعض المرضى المصابين بداء السكري، وتبين لي واضحا أن هؤلاء يعانون من مشاكل مادية ومعنوية تتجلى خاصة، بأنه كانت هناك عدة مراكز يقوم بها المصابون بالتحليلات، وهذه المراكز كانت في الأحياء الشعبية، ولكن بالأمس القريب وبكل أسف أغلقت وأصبح هناك مراكز واحد يوجد في وسط المدينة، وأصبح الناس الذين يقطنون في ضواحي وسط المدينة يواجهون مصاعب التنقل.

وكذلك أكثر من هذا أن هذا المركز يستوعب كذلك أو يتجه إليه المواطنون الذين يأتون من عمالات وجدة أنكاد كلها، بالإضافة إلى عمالة جرادة، وهذا مما يزيد عليهم تكاليف باهضة، إضافة إلى التكاليف الباهضة التي يؤدونها من أجل اقتناء حقنة الأنسولين، وهذا شيء مهم جدا، مما يجعل المرضى وللأسف يترددون على الصيدليات من أجل طلب الحاجة لاقتناء هذا الدواء، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السي المستشار، الكلمة للسيد وزير الصحة الدكتور عبد الواحد الفاسي.

السيد عبد الواحد الفاسي وزير الصحة العمومية:

شكرا السيد الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين.

في الحقيقة الموضوع الذي أطرحه الذي تطرق له السيد المستشار هو مهم جدا، وهو يتعلق بداء السكري الذي يعرف الجميع أنه مع الأسف الشديد موجود بكثرة في بلادنا، وبطبيعة الحال هذا لا يعني أنه

وزارة الصحة لا تهتم بهدا الموضوع وإنما تهتم به اهتمام خاص، حيث أنه وزارة الصحة أدخلته في البرامج الوقاية ومراقبة داء السكري، يعني في إطار الرعاية الصحية الأولية وبالتالي فهناك مجهود مهم تقوم به وزرة الصحة على الصعيد الوطني، ويعني بطبيعة الحال يرتكز علاج داء السكري ماشي فقط على الأدوية، ولكن كذلك على التوعية، وبالتالي فهناك وزارة الصحة تقوم بتهيئ عدة مراكز من أجل هذه الغاية اللي فيها في نفس الوقت خلية للفحص العام وخلية للتحاليل البيولوجية، خلية لعلاج والتكفل بمضاعفات العين ،كذلك خلية للتوعية، زيادة علي هذا أنه في إطار يعني في إطار التصميم.

التخطيط المقبل هناك برمجة إنشاء 16 مراكز جديدة جهوية للتكفل بالمصابين بداء السكري، وكما تم افتتاح أخيرا 5 مراكز حاليا بكل من القنيطرة، ورزازات ، بني ملال، تطوان، فاس، وهناك مراكز أخرى التي ستنجز في باقي المناطق الجهوية، بطبيعة الحال هناك كذلك 11 ديال المراكز للتكفل بداء السكري عند الأطفال، وهاد الشي وقع في 98 وتزويدها بالأنسولين بنسبة مهمة من الأنسولين لتغطية حاجيات الأطفال، وتجدر الإشارة أن فيما يتعلق بمادة الأنسولين، فوزارة الصحة في إطار برامجها تخصص مبلغا من ميزانيتها لشراء الأنسولين اللي بطبيعة الحال كيتعطى بصفة مجانية، وهذا كيغطي تقريبا 60%من المصابين بداء السكري.

بطبيعة الحال السيد المستشار، وضع المشكل ديال الجهة الشرقية اللي يمكن فيها بعض المشاكل في هذا الإطار يمكن لها بطبيعة الحال نراجعوها بصفة عامة، أنا أستغرب أنه كانت هناك مراكز وأقفلت ولكن لابد من البحث في هذا الموضوع، مع العلم أنه أخيرا تم اجتماع على الصعيد الوطني من أجل الوصول إلى بعض التوصيات وبعض النتائج الأساسية اللي فيها واحد التوافق وتم هذا التوافق بالفعل، وهناك عدد ديال المبادرات اللي غادي تقوم من أجل من جهة التغطية أفضل .

وكذلك من أجل البحث عن الحلول للتقليص من أثمنة الأدوية عن طريق بعض الإعفاءات، إذن بصفة عامة نعتبر أن هذا الموضوع هو موضوع مهم، وأن وزارة الصحة توليه الاهتمام اللازم ينبغي أن يعطي له ونتمنى أنه بطبيعة الحال إذا كانت ثغرات في بعض المناطق، أننا نوجد ولها الحلول في أقرب وقت، وهذا ربما سيكون من السهل..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزرير، الكلمة للسيد المستشار،

المستشار السيد ادريس الوزير، الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد ادريس بوحوالة:

الوزير، أولا أنا كنشكركم من الأعماق للتجاوب ديالكم معنا، وربما حتى المواطنين بما يسمعوا هاد الإجابة ديالكم، وغادي شويا يرتاحوا ويطمئنوا، ونلتمس منكم مرة أخرى، أنه تلك المراكز اللي كانت محلولة في وجه المواطنين، تولي تحل مرة أخرى، وأنه نشوفو شي صيغة بالنسبة للناس اللي كيقتنيو مادة الأنسولين، لأنه واحد العدد كبير، أنه كيمشي يشريها من الصيدلية، فلا يعقل السيد الوزير أنه هاد المادة غادي يربحوا فيها، بحيث أنه عندي الأثمان ديال الأنسولين، بل أنها أصبحت تجارة مربحة حتى بالنسبة للصيدليات، يخصنا نشوفو شي طريقة بأنه هاد الأدوية ديال الأمراض المزمنة اللي الأمراض دائمة، أننا نحاولو ما أمكن ما يكونش فيها ربح ولو أنها تباع بالثمن باش كتقام، لا على الدولة ولا على الصيدلي، وهكذا كيكون الجميع متضامن من أجل خدمة الصالح العام، وشكرا السيد الرئيس، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد وزير الصحة.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس :

في الحقيقة بطبيعة الحال، كما سبق وقلت فاحنا اللي بغينا هو أنه يكون هاد الأنسولين موجودة في المحلات اللي خصها تكون موجودة مجانا بالنسبة للناس اللي ما عندهمش إمكانيات، ولكن في نفس الوقت هناك بعدا وقع واحد الإعفاء بالنسبة لواحد الصنف ديال الأنسولين في الميزانية السابقة، وفي المستقبل غادي يوقعوا إن شاء الله إعفاءات

أخرى اللي غادي تمكنا باش نزلوا من الثمن ديال الأنسولين، ولكن على كل حال وخا يبقى ينزل ثمن الأنسولين غادي يبقى نسبيا مرتفع بالنسبة للمواطنين ذوي الدخل المحدود، ولذلك نظرا لأهمية هذا المرض والأهمية ديالو الاجتماعية، هذا علاش بغينا باش يكون كل واحد قرر أو ما عندوش الإمكانيات باش يشري الأنسولين إلا وغادي يوجدوا في المحلات ديال الصحة العمومية اللي خصها يكون فيها التغطية تامة وبطبيعة الحال حنا وصلنا الأن تقريبا 60% كنتمناو أننا يكون أكثر في المستقبل، وهاد الشي ممكن لأنه الأدوية بصفة عامة الأثمنة ديالها كتنزل وبالتالي الحصص المخصصة للبرامج ستمكننا من يعني، كمية أكثر.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير على هذا الالتزام الواضح، ونتمنى أن تكون هذه المادة متوفرة للذين لا حاجة ولا إمكانية لهم.

الآن السؤال الذي يتعلق بالانعكاسات الصحية لسقي الحقول المجاورة للمدن للمستشارين المحترمين، السادة عبد العزيز لقريعة والسيد المستشار أحمد الجوهري، عمر مكدر وعلي بوقدير، التمسوا تأخير هذا السؤال إلى جلسة لا حقة.

السؤال الذي يليه موجه كذلك إلى السيد وزير الصحة حول اتساع ظاهرة المرضى العقليين المتسكعين في الشوارع للمستشارين المحترمين، السادة رحو لهيلع، حميد كوسكوس ، ومحمد العربي بوراس وبوطاهر البوطاهري.

الكلمة للمستشار المحترم لطرح سؤاله.

المستشار، السيد حميد كوسكوس:

شكرا للسيد الرئيس،

السادة الوزراء.

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

تكاثر في السنوات الأخيرة عدد المرضى العقلانيين نتيجة لاتساع ظاهرة الفقر والبطالة وضغوطات الحياة المعاصرة، وفي نفس الوقت ظل عدد المستشفيات المختصة في علاج وإيواء هؤلاء المرضى دون التطور، منذ مدة ازداد خلالها عدد السكان وعدد المرضى.

والظاهرة المقلقة أن طرق العلاج في المستشفيات العمومية المختصة لا تعطي نتائج إيجابية دائمة، علاوة على ضعف المراقبة، وكل ذلك يجعل أعدادا كثيرة من المرضى يغادرون المستشفيات دون علاج أو يهربون منها إلى الشارع العام، ليعيشوا حياة أقل ما يقال عنها لا إنسانية إضافة إلى المتاعب بل الخطورة التي يشكلها هؤلاء المرضى على المواطنين والسلطات المختصة لاتقوم بمجهودات ملحوظة لإقلاع أو للتخفيف من هذه الظاهرة، والمواطنون المتضررون يجدون صعوبات إدارية لإرجاع هؤلاء المرضى للمستشفيات علاوة على قلة الأسرة المخصصة لمثل هؤلاء المرضى، لذا نسألكم السيد الوزير المحترم، عما إذا كانت هناك خطة للحكومة عامة لوزارة الصحة بوجه خاص لمعالجة هذه الظاهرة؟ من خلال بناء مستشفيات جديدة وتطوير الخدمات العلاجية ومراجعة المساطر الإدارية تسمح للمواطنين بمساعدة السلطات المعنية؟

في هذا الإطار ألا تفكرون في تحويل المستشفى العسكري محمد الخامس سابقا بالرباط أو جزء منه بمركب للأمراض العقلية للتخفيف من الكثافة التي تعرفها المستشفيات المختصة الموجودة والتكفل بالأعداد المتزايدة من المرضى العقلانيين ؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للدكتور عبد الواحد الفاسي وزير الصحة.

السيد وزير الصحة:

في الحقيقة، أشكر السيد المستشار المحترم على هذ السؤال اللي هو في الحقيقة سؤال يعني يكتسي يضع مشكل اجتماعي أساسا، بالفعل لأنه من طبيعة الحال لابد أن المرض، ما يسمى بالمرضى العقليين هو بالنسبة بطبيعة الحال بالنسبة للمستشفيات حاليا ما بقاش المستشفيات كما كانوا من ذي قبل يعني المارستان الذي كيدخل فيه المريض العقلي ويبقى مدى الحياة إن اقتضى الحال.

تغيرت المعطيات لأسباب متعددة من جملة الأسباب: تقدم المواد الكيماوية يعني المواد الدوائية المستعملة لعلاج هؤلاء المرضى، وبالتالي نجد أنفسنا أمام بعض المشاكل بالفعل، حيث أنه المريض يدخل إلى المستشفى للعلاج وكياخد العلاج ديالو بالفعل ومن بعد ملي كتبقى الحالة ديالو تحسنت كيخرجوه من المستشفى، وهذا طبيعي، لأنه ما يمكنش يبقى في واحد المستشفى اللي خصو يجوه المرضى اللي محتاجين للعلاج وبالفعل في بعض الحالات الخاصة، كاين الناس اللي كيخرجوا للشوارع و كيكون العائلات ديالهم تيتخلوا عليهم أو ربما ما عندهمش عائلات وكيبقاو يتسكعوا في الشوارع، وهذا تيخلق واحد العدد ديال المشاكل اللي بطبيعة الحال الحل ديالها ما يمكنشي يكون في إطار المستشفيات ديال الأمراض الغفلية، لأنه إيلاكان كل واحد دخل في المستشفى ديال الأمراض العقلية، وبقى فيها معناه أنه ما غادي يكون حتى شي علاج .

وبالتالي هنا لابد من خلق ملاجئ خاصة بهاد الفئة من الناس، وكاين بعض المحاولات اللي كتكون سواء مع إطار الدولة ولا مع الجمعيات في بعض المناطق، واللي كتعطي واحد النتاج رغم الصعوبات الموضوعة.

ولكن بالنسبة لوزارة الصحة كوزارة الصحة ما يمكن لها تقوم إلا بالعلاج ديال المرضى في الوقت اللي كيكونوا محتاجين لهاد العلاج، بطبيعة الحال قال السيد المستشار أن العدد ديال المستشفيات قليلة، أعتقد أنه بصفة عامة يمكن لنا نقولو من الآن بأنه كاين مايكفي سواء من المستشفيات يعني كاين بطبيعة الحال المستشفى الجامعي للصحة العقلية الرازي بالرباط سلا، والمستشفى الجامعي للصحة العقلية بولاية الدارالبيضاء، وعلى صعيد الصحة العمومية كاين مستشفيات إقليمية يوجد في كل إقليم تقريبا مستشفى مختص في الميدان تحت إشراف طبيب مختص بحال مراكش، برشيد، تيط مليل، طنجة، فاس ووجدة، وكذلك المصالح الاستشفائية المندمجة يعني داخل المؤسسات الاستشفائية، كاين جناح اللي مختص بالأمراض العقلية، وكذلك المستوصفات اللي تجرى فيها فحوصات وعلاج هذا دون الاستشفاء بطبيعة الحال.

وعلى صعيد القطاع العسكري، كذلك كاين مستشفيات مختصة متواجدة عبر التراب الوطني، بطبيعة الحال يعني يمكن للإنسان وضع السيد المستشار كذلك سؤال حول إمكانية جعل المستشفى العسكري محمد الخامس أو سابقا يعني يكون مستشفى ديال الأمراض العقلية لحل هاد المشكل، بطبيعة الحال هذاك مستشفى تابع للقوات المسلحة الملكية، وبالتالي لا يمكن أن يدخل في نفس الإطار.

وبغيت نزيد فقط غير في إطار المخطط الاقتصادي والاجتماعي، تتوفر الوزارة على برنامج مدقق يهدف إلى تطوير ميدان الأمراض العقلية بصفة عامة دون أن أدخل في التفاصيل، وشكرا السيد الرئيس، السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة :

هناك تعقيب للمستشار السيد كوسكوس.

المستشار السيد حميد كوسكوس.

شكرا السيد الرئيس

شكرا السيد الوزير، على التوضيحات ديالكم والأجوبة ديالكم.

غير في إطار التعقيب، بغيت نضيف بأنه السيد الوزير احنا كنعلمو أن وزارة الصحة تسعى في إطار مخطط عملها لتوسيع التغطية الصحية، وكذلك العمل على تقريب الخدمات العلاجية والطبية، لكن نلاحظ السيد الوزير على أن هناك تقصير للتغلب على اتساع ظاهرة المرضى المتسكعين، المرضى العقليين المتسكعين في الشوارع.

ونأكدو لكم السيد الوزير بأن المرض العقلي هو مرض ككل الأمراض قابل للعلاج، غير اللي اخصنا ينبغي الاستفادة للتغلب على هذ الأمراض، الاستفادة من الطرق العصرية للعلاج.

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى السيد الوزير سبق لي أن وجهت لكم سؤالا شفويا خلال دورة أكتوبر 99 حول تدعيم الخدمات الصحية بإقليم تازة، ومن خلال المداخلة تكلمت لهم على أن الإقليم، كيتوفر على أطباء اختصاصيين في الأمراض العقلية وعدد كافي من الممرضين المؤهلين، هذا بالإضافة إلى الأجهزة والأدوية، لكن هناك غياب بنايات مصلحة الأمراض العقلية، فالإقليم ديال تازة، السيد الوزير لا يتوفر

سوى على زنازن الاعتقال الطبي، ولا أخجل أن أقول ذلك، كيتوفر على زنازن الاعتقال الطبي في غياب أدنى شروط الإقامة الطبية أو الصحية، والحالة هاته فالمدينة ديال تازة، السيد الوزير، تحولت إلى ملجأ للمختلين والمعتوهين عقليا.

فالمطلوب السيد الوزير إذا سمحتم التفكير في هؤلاء المعتوهين أو هؤلاء الخلائق، بدل تركهم للمصير المجهول يضايقون السكان، ويشوهون من سمعة المدينة، وذلك بتخصيص اعتمادات لازمة لبناء مستشفيات مختصة للأمراض العقلية أو أجنحة بالنسبة للمستشفيات العمومية أو ملاجئ كما جاء على لسانكم، السيد الوزير وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

في الحقيقة، بطبيعة الحال فيما يتعلق بأساليب العلاج، كنعتقد بأنه يعني بصفة عامة الأساليب المتبعة هي الأساليب العصرية والإمكانيات اللي موجودة هي الإمكانيات اللي موجودة على الصعيد الوطني، وعلى الصعيد الدولي، بقات الفكرة ديال تازة، بطبيعة الحال كنا تنشوفو ماهي الإمكانيات لتحسين الأحوال بالنسبة للمستشفى فيما يتعلق بالأمراض العقلية ، وربما إن اقتضى الحال يعني بناء جناح خاص، ولكن كنت قلت في الأول فيما يتعلق بهاذ المتسكعين اللي في الحقيقة لايحتاجون إلى علاج داخل المستشفيات، راه من المستحيل على وزارة الصحة أن تقوم بهذا العمل بوحدها، يمكن لها فقط في إطار يعني وزارة التضامن إلى آخره، ومع بعض الجمعيات أنه تكون واحد المحل، ويمكن لها هاديك الساعة في إطار إلى كانت الأرض موجودة، أننا نسمحو للناس باش يبنيو داخل المستشفى واحد المحل اللي يمكن يكون فيه واحد الشكل نقولو ديال الملجأ، ويمكن لنا كذلك نعطيو ممرض اللي غادي يتكلف بهاد الناس بصفة عامة.

ولكن تيبقى الجانب الآخر، كله من المستحيل أن وزارة الصحة تقوم به، ولذلك كيخص واحد المجهود مشترك ما بين الجميع حنا بطبيعة الحال الحاجة اللي يمكن لنا نديروها. تيخص واحد المجهود مشترك ما بين الجميع. واحنا بطبيعة الحال الحاجة اللي يمكن نديروها احنا، احنا على أتم الاستعداد، لكن يجب أن نرى كذلك القطاعات الأخرى، وكذلك المحلي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

ننتقل إلى السؤال الأخير، في جلسة اليوم وهو موجه إلى السيد وزير الصحة حول المستوصفات القروية للمستشارين المحترمين السادة حسن واهروش، رحال الزكراوي، قاسم الغزاوي، والعربي خربوش. ما عندكمش السيد..... الوزير هاد ي الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان هي التي تعطي للرئاسة الأسئلة المطروحة، لكم القدرة والكفاءة على الإجابة السيد الوزير،

السيد المستشار، غادي يكون سؤال شفوي صحيح.

السيد المستشار حسن واهروش:

السيد الرئيس،

أختي، إخواني المستشارين،

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

تحية تقدير واحترام وبعد،

في إطار فك العزلة عن العالم القروي، يشرفني السيد الوزير أن أتوجه إليكم لأطرح على أنظاركم قضية ظلت على الدوام تستأثر برأي السكان القرويين، وعموم المهتمين بالشأن العمومي، ويتعلق الأمر بوضعية المستوصفات القروية، إذ أن واقعها الحالي بات يتطلب تدخلا عاجلا من طرفكم، حتى ترقى إلى مستوى الدور المفروض أن تلعبه في استقرار الساكنة القروية والحفاظ على أرواح المواطنين والمساهمة في تنمية العالم القروي.

ويجدر بي بأن أذكر ببعض النواقص بهذا الخصوص :

- أولا، إن العدد المتوفر منها إلى حد الآن لايلبي الحاجيات الملحة، ذلك أنه لا يغطي مجموع مناطق البلاد سيما النائية منها.

– ثانيا، إن الموجودة منها لا تستجيب إلى المواصفات المتعارف عليها، حيث تفتقر إلى الوسائل المادية والتقنية والبشرية الضرورية للقيام بدورها خير قيام ، ومن ذلك توفير ممرضات قابلات، واللقاحات المضادات للسموم وسيارات الإسعاف.

وبناء عليه نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات التي ستقومون بها للنهوض بهذا القطاع الحيوي .

وتفضلوا السيد الوزير المحترم بقبول عبارات التقدير والإحترام وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

وشكرا السيد الوزير،

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير، الدكتور عبد الواحد الفاسي.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس،

أشكر السيد المستشار المحترم على سؤاله المتعلق بالمستوصفات في العالم القروي أو المستوصفات القروية اللي في الحقيقة كيلعبوا واحد الدور أساسي، وأتفق مع السيد المستشار على أنه رغم كل المجهودات التي تقوم بها الوزارة، هناك نقص بالفعل، وبطبيعة الحال كاين محاولة لتغطية جل المناطق ديال البلاد، ولو أنه كنوجدو في نفس الوقت، يمكن لي نعطيك الأرقام المضبوطة حول كل ما أنجز في هاد السنتين، من المستوصفات ولكن كنوجدو بعض المشاكل في بعض المناطق أنه بطبيعة الحال المستوصف إلى ما كنشي عندو الولوجيات ديالو يعني الطريق اللي كتوصل ليه، إيلا ما كانشي، اشنو سموا، الضو على الأقل والما كيرجع صعوبة، كاين بالفعل واحد العدد ديال المستوصفات اللي تبنات في عدد المناطق، وبالفعل ما يمكن ليهاش تكون يعني فعالة، نظرا لهذا النقص، وكذلك عندنا مشكل عويص وهو مشكل ديال الموارد البشرية، لا من ناحية بالخصوص فيما يتعلق بالممرضين لأنه مستوصف كيكون فيه أساس الممرضين لا فيما يتعلق بالعدد ولا فيما يتعلق من الكيف.

أولا : العدد احنا كنديرو واحد العدد، ولكن مع الأسف المناصب اللي كتعطنا هي واحد المناصب قليلة.

ثانيا : كاين واحد العدد من المناطق توجد صعوبة باش تبعث فيها واحد الممرض، واهنا دائما تنقولو للإخوان اللي كيزورونا من المستشارين أو النواب بأنه إيلا كانوا شي ناس اللي هما من المنطقة من البلاد من المحل أنهم يشيروا لنا بهم باش نجيبوهم لداك المناطق، لأن بلا شك غادي يكون عندهم واحد الارتباط أكثر، وواحد العمل اللي هو أكثر.

بقى المشكل الأساسي كذلك وهو العنصر النسوي ، وهنا هذا مشكل موضوع في المغرب بصفة عامة لأنه جميع الناس في البوادي كيقولوا لنا سيدي حنا ما يمكن شي تعطيونا واحد الراجل يكشف على النساء ديالنا، هذي طبيعة المجتمع المغربي ما فيه إشكال، ولكن في نفس الوقت كنوجدوا صعوبات باش نبعثوا هادوك النساء لهاديك المناطق، وأما هادي خصها الالتحاق بالزوج وهذا القانون، رغم ذلك كنديروا شويا ديال التجاوزات إن اقتضى الحال، وإما ما كينشي الالتحاق بالزوج، ولكن هذ السيدة مازالة ما مزوجاش، وبالتالي صعيب باش تصيفطها لواحد المنطقة بعيدة كتخلق واحد المشاكل.

في الحقيقة كنعيشو هاذ المأساة، وهاذ المأساة أكثر فيما يتعلق بالمولدات، بطبيعة الحال الممرضات المولدات اللي كيدرسوا ثلاث السنوات بعد البكالوريا، كلهم نساء، واحنا كذلك فتحنا هاذ الباب بكثرة باش يمكن لنا نرسلوا لهاذ المناطق اللي فيها المشاكل الأساسية واللي فيها هاد المشاكل ديال الولادة والوفيات بعد الولادة، نظرا لقلة التأطير الطبي ولا ديال، إنما كنوجدو نفس المشكل وبالتالي كيلقى الإنسان نفسو في واحد المشكل اللي الحلول ديالو كترتبط بالمجتمع ككل بطبيعة الحال.

احنا اللي كنأملو هو أنه كنبحثو جميعا باش نفرضو على كل واحد اللي تخرج أنه يدوز واحد المدة أقل مدة يعني سنتين بهاذ المناطق اللي فيها واحد الحاجيات كبيرة، احنا كنحاولو وإنشاء الله كنتمناو أننا نتوصلو لهاذ النتيجة، والأمل ديالنا هو أنه هاد القضية ديال الأمية تنقص من المناطق كلها وبأنه يمكن لنا نلقاو الفتيات ونلقاو هذا في كل

المناطق باش يمكن لنا نديوهم ويقراو ويرجعوا كذلك اللي غادي يمكن يقوموا بالعائلة ديالهم، ويقوموا بالناس اللي هما من جهتهم، لأنه لازم غادي يكون عندهم واحد الارتباط أكثر من واحد الإنسان اللي جبتيه من 200 أو 1000 كلم من جهة أخرى.

وهذا على كل حال، ما كيجاوبشي على الأسئلة كلها، ولكن اللي يمكن لي نقول لكم هو أنه احنا كنحاولو نديرو واحد المجهود للتغطية سواء عن طريق الأمثل أو عن طريق النسبي.

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة ربما هي المتعلقة باللقاحات بالخصوص فيما يتعلق بالأفاعي والعقارب راحنا أشنوا يسمى قررنا باش غادي نديرو واحد المجهود خاص هاذ المرة باش نبلغو هاذيك المواد لأبعد المناطق اللي فيها هذا، يعني في المناطق : هاد المرة باش نبلغو هاديك المواد لأبعد المناطق اللي فيها هاد، يعني في المناطق اللي فيها هاد المشكل كافة بصفة يعني داخلة في إطار واحد البرنامج بالنسبة لهاد السنة، ولو أنني أنا شخصيا عندي واحد التحفظ فيما يتعلق بهاد المادة، ولكن نظرا للدور اللي يمكن كتلعبو أساسي غندير واحد المجهود.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد وزير الصحة المحترم، الذي نجح في السؤال الشفوي ، و كان مقنعا، الكلمة للسيد المستشار قصد التعقيب.

المستشار السيد حسن واهروش:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

قبل كل شيء أود أن أشكركم لما جاء في جوابكم وكذلك أستغلال الفرصة لكي أشكر وزارة الصحة على ما تقوم به من مجهودات في داخل المدن وخارجها، وأظن ليس هناك من ينكر هاد المجهودات ولكن السيد الوزير اللي كاين، المجهودات كاينين ولكن الخصاص هو اللي كثير، الخصاص كثير، بالأخص فيما يخص المناطق الجبلية.

كمثال السيد الوزير السيد الوزير جهة تانسيفت الحوز، كتكون كلها الثلثين ديالها كتكون من الجبال وبالخصوص إقليم شيشاوة بالضبط، إنكم زرتوه السيد الوزير ياالله هادي أسبوع اللي كاين عندنا في القبيلات ياالله عندنا جوج قابلات في الإقليم، كلو باقي كلو رجال، ولهذا كتعرف الناس ديال البادية باقي فيهم ديك الطبيعة، يعني الإنسان كي قلتي السيد الوزير، راه جاوبتي عليه، كي قلتي الإنسان يصعب عليه باش تيخلي الرجل يولد المرأة، باقي داك التقاليد ديال أسمو.

ولهذا علاش كنطلبو باش يتزادوا لنا يتعطاو الممرضات القابلات لهاذ أسمو. ثم السيد الوزير، فيما يخص اللقاحات ضد السموم، هاد اللقاحات على حساب المعرفة ديالي، بعض اللقاحات كيخصهم ديك الثلاجة، كيداروا في البرد وبعض المستوصفات في الجبال ما كاينش الضو، ولهذا كاين واحد كاين شي ثلاجات ديال الغاز كيشتغلوا بالغاز، منكرهوشاي باش تزودوا هاد المستوصفات بهاذ الثلاجات ديال الغاز باش يداروا فيهم هاذ اللقاحات ديال السموم لأن لما كانوش دارو في البرودة، على ما أظن كيفسدوا.

ثم سيارة الإسعاف، السيد الوزير، كنظن أكثر الجماعات ما غاديشاي نقول المستوصفات، لأن المستوصف ما يمكنشي كل مستوصف بسيارة الإسعاف، ولكن حتى الجماعات ما عندهمش سيارة الإسعاف، باش ينقدو دوك العيالات اللي تيوقعوا في مشاكل، أكثرية النساء تيوقعوا في مشاكل تيتهزوا في البيكوب سيارة عادية ولا ديك transit كتكركب، وغالبا ما تنشوفوا المرأة كتولد في البيكوب هي غادية وكتولد، هادشي وقع، ولهذا كنطلبو السيد الوزير يعني تنفيذ ما يمكن، ماغاديشاي نقولوا كل شيء، وكنشكركم على الرد ديالكم.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

السيد وزير الصحة

السيد وزير الصحة :

السيد الرئيس،

ما غاديشاي يعني راه سجلت هادشي كلو بطبيعة الحال، فيما يتعلق بالثلاجات إلى آخره، بطبيعة الحال في المحل اللي غادي نرسلو

اللي غادي نديرو فيه اللقاحات لازم خصو يكون فيه ثلاجة سواء بالغاز أو بالضو على حسب الإمكانيات الموجودة. كاين واحد العمل كيدار في هذا الإطار.

فيما يتعلق بسيارة الإسعاف هي اللي ماغادي نقول هنا بطبيعة الحال ماجوبتيش عليه، لأن المشكل هذا كيتوضع هنا على حساب الإمكانيات واللي تيجي باش يمكن لنا نقولو بأن غادي نغطيو في ظرف هذا كل الجماعات وكل المحلات راه مستحيل، وهنا كثير من الجماعات تعمل هي حتى هي واحد المجهود في هذا الإطار، اللي باش كتخصص هاد السيارة ديال الإسعاف اللي يمكن لها نتعاونو جميعا لأنه يد واحدة ما كتصفقش كما تعلمون جميعا، والسلام عليكم .

السيد رئيس الجلسة :

شكرا مرة أخرى للسيد الوزير على تجاوبه، وأخبر المجلس الموقر أن هناك جلسة عمومية غدا على الساعة العاشرة.

وأعلن عن رفع الجلسة، وشكرا .